



الجمهورية العربية السورية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المعهد العالي لإدارة الأعمال

## إنعكاس السياسة الائتمانية على الأداء المالي لمصرف فرنسبنك سورية وفق تعليمات مصرف سورية المركزي (دراسة تطبيقية)

{ مشروع أعد لنيل درجة ماجستير التأهيل و التخصص في إدارة الأعمال }  
توجه: إدارة مالية

إعداد الطالب: عمر العيسى

إشراف الدكتور: ياسر كفا

العام الدراسي ٢٠٢٢

## شكر

قال رسول الله (ص) (( من لا يشكر الناس لا يشكر الله ))

أشكر في هذا الصدد الأستاذ المشرف على بحثي الدكتور ياسر كفا

لنصائحه الثمينة وتوجيهاته القيمة

أشكر السادة أعضاء اللجنة المحكمة لهذا البحث على جهودهم المبذولة

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية وموظفي المعهد

العالي لإدارة الأعمال/هبا

وأخيراً أشكر عائلتي الكبيرة مصرف فرنسبنك سورية على الدعم المادي

والمعنوي وأخص بالشكر السيد المدير العام الأستاذ نديم مجاعص

الإهداء

إلى من شجعتني على المثابرة طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي

(والدي العزيز)

إلى من بها أعلو، وعليها أرتكز، إلى القلب المعطاء

(والدتي الحبيبة)

إلى من بذلوا جهداً في مساعدتي وكانوا خير سندٍ

(أخواتي)

إلى أصدقائي وزملائي ...

إلى كل من ساهم ولو بابتسامة في حياتي الدراسية....

إلى كل هؤلاء: أهدي هذا العمل، الذي أسأل الله تعالى أن يتقبله خالصاً...

## المخلص

يهدف البحث إلى: دراسة تغير السياسات الائتمانية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، ومن ثم دراسة وتحليل أثر هذه السياسات على مؤشرات النشاط (معدل التوظيف، معدل دوران الأصول)، مؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)، مؤشرات السيولة (نسبة التداول، نسبة الجاهزية النقدية)، وأخيراً على مؤشرات الهيكل المالي (نسبة كفاية راس المال، نسبة الرفع المالي، نسبة تغطية الودائع) لمصرف فرنسبنك سورية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض لتطور بعض مؤشرات الأداء المالي لمصرف فرنسبنك سورية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.

**ومن أهم النتائج:** السياسة الائتمانية الانكماشية كان لها دور في استقرار معدل التوظيف ونسب السيولة، ولم تساهم في رفع أو استقرار معدل دوران الأصول، معدل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. كما عملت على ضبط انخفاض نسبة كفاية راس المال، وساهمت بطريقة غير مباشرة في انخفاض نسبة تغطية الودائع وتخفيض نسبة الرافعة المالية. السياسة الائتمانية الانفتاحية انعكست بالإيجاب على معدل التوظيف ومعدل دوران الأصول، معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، نسب السيولة، وساهمت في ارتفاع نسبة الكفاية ونسبة تغطية الودائع ورفع نسبة الرافعة المالية.

ومن أهم التوصيات: يجب على البنك استغلال كافة الموارد المالية المتاحة بالشكل الأمثل والابتعاد عن المخاطر واعتماد سياسة ائتمانية انفتاحية حذرة لتحقيق معدلات أداء أعلى، والعمل على تفعيل كافة التسهيلات الائتمانية ولكن بصيغة حذرة ودراسة العميل بشكل دقيق لتحقيق أرباح وعوائد حقيقية، توخي الحذر من رفع الائتمان الخطر لما له من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأداء المالي للبنك وبما فيها نسبة تغطية الودائع.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة الائتمانية، الأداء المالي، مؤشرات النشاط، الربحية، السيولة، الهيكل المالي.

## **Abstract**

The research aims to: study the change of credit policies issued by the Central Bank of Syria, and then study and analyze the impact of credit policies on the activity rates of Fransabank, on liquidity rates, on profitability, and finally the financial structure.

The research relied on the descriptive analytical approach through a presentation of the development of the financial performance indicators of Fransabank during the period 2012-2021.

Among the most important results: of the credit policy in the deflationary phase: it had a role in stabilizing the employment rate, asset turnover rate and liquidity ratios, and did not contribute to raising or stabilizing the rate of return on assets and return on equity, controlling the low capital adequacy ratio, and low deposit coverage ratio

The open credit policy was positively reflected on the employment rate, the asset turnover rate, the rate of return on assets and the return on equity, and the stability of liquidity ratios, and contributed to the high sufficiency ratio and the deposit coverage ratio.

Among the most important recommendations: The bank should make optimal use of all available financial resources, avoid risks, adopt an open and prudent credit policy to achieve higher performance rates, and work to activate all credit facilities, but in a cautious form, and study the customer carefully to achieve real profits and returns, be careful of raising credit. The risk is due to its direct and indirect repercussions on the financial performance of the bank, including the deposit coverage ratio.

**Keywords:** credit policy, financial performance, activity indicators, profitability, liquidity, financial structure.

الصفحة	العنوان
١	الإطار التمهيدي
١	• مقدمة
٢	• مشكلة البحث
٢	• مبررات اختيار الموضوع
٣	• أهمية البحث
٣	• أهداف البحث
٣	• أسلوب البحث ومنهجه
٤	• مصادر البيانات
٤	• فترة البحث
٤	• محددات البحث
٤	• مؤشرات البحث
٥	الفصل الأول الإطار النظري
٦	المبحث الأول: السياسات الائتمانية في سورية
١١	المبحث الثاني : قونة السياسات الائتمانية في سورية
١٤	الفصل الثاني الإطار العملي
١٥	المبحث الأول: لمحة تعريفية عن مصرف فرنسبنك سورية
١٦	المبحث الثاني: دراسة أثر السياسة الائتمانية على الأداء المالي لمصرف فرنسبنك

١٧	١-٢-٢ أثر السياسة الائتمانية على مؤشرات النشاط لمصرف فرنسبنك
٢٣	٢-٢-٢ أثر السياسة الائتمانية على مؤشرات الربحية لمصرف فرنسبنك
٣١	٣-٢-٢ أثر السياسة الائتمانية على مؤشرات السيولة لمصرف فرنسبنك
٣٨	٤-٢-٢ أثر السياسة الائتمانية على مؤشرات الهيكل المالي لمصرف فرنسبنك
٤٨	المبحث الثالث: تحليل SWOT للعلاقة بين السياسة الائتمانية والاداء المصرفي لمصرف فرنسبنك - سورية
٤٩	<b>الخاتمة</b>
٥٠	<b>النتائج</b>
٥١	<b>التوصيات</b>
٥٢	<b>المراجع</b>

	<b>فهرس الجداول</b>
16	الجدول (1) معدل التوظيف ومكوناته
19	الجدول (2) معدل دوران الأصول ومكوناته
23	الجدول (3) معدل العائد على الأصول ومكوناته
26	الجدول (4) معدل العائد على حقوق الملكية ومكوناته
31	الجدول (5) نسبة الجاهزية النقدية ومكوناته
34	الجدول (6) نسبة التداول ومكوناتها
38	الجدول (7) نسبة كفاية راس المال ومكوناته
41	الجدول (8) نسبة الرفع المالي ومكوناتها
45	الجدول (9) نسبة تغطية الودائع ومكوناتها

الصفحة	فهرس الاشكال
17	الشكل (١) تطور معدل التوظيف
20	الشكل (٢) معدل دوران الأصول
24	الشكل (٣) تطور معدل العائد على الأصول
28	الشكل (٤) معدل العائد على حقوق الملكية
32	الشكل (٥) نسبة الجاهزية النقدية
35	الشكل (٦) تطور نسبة التداول
39	الشكل (٧) تطور نسبة كفاية رأس المال
43	الشكل (٨) تطور نسبة الرفع المالي
46	الشكل (٩) تطور نسبة تغطية الودائع

## الإطار التمهيدي

### - المقدمة:

إن الإئتمان مهم في عملية تنمية الإقتصاد الوطني، فتوجيه الأموال بالشكل الصحيح يدير عجلة الإقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، وبما أن الإئتمان يتمتع بهذه الأهمية والشمولية فهذا يستدعي إهتماما خاصا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الإئتمان وعلى حسن توجيه ومساره خوفا من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة، أو قصور عملية الإئتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية، لذلك حظيت سياسة الإئتمان باهتمام كبير من مصرف سورية المركزي وحددت للمؤسسات المصرفية قواعد وأسس لإتباعها في نطاق التسليف.

ويعبر عن السياسة الإئتمانية العامة بأنها مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا لمصرف سورية المركزي وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسُلطات منح الإئتمان المصرفي الذي يمنحه للبنك العامل ضمن نطاق الدولة، ومن أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الإئتمانية للمصارف هي القرارات التي تحدد السُلطات والصلاحيات لمنح الإئتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل المصرف، وتختلف حدود وصلاحيات وسُلطات منح الإئتمان المصرفي من سياسة إئتمانية لأخرى ومن مستوى إداري لمستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للمصرف الواحد، وتكون الصلاحيات لشخص أو للجنة أو للسلطة المركزية.

فالقرارات التي يصدرها المصرف المركزي والتي تشكل السياسة الإئتمانية تتضمن شروط ومعايير محدد، فعلى سبيل المثال لا الحصر تحديد أنواع الإئتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف وأجل استحقاقها والأنشطة التي يمولها المصرف وحدود التركز الإئتماني وحدود وشروط السحب للعميل الواحد.

فمن هنا إنطلق بحثنا في قياس أثر السياسة الإئتمانية لمصرف سورية المركزي على الأداء المالي للمصارف التقليدية الخاصة، واكتشاف ما مدى مساهمة هذه السياسات في تمكين المركز المالي للمصارف، وسوف يتم دراسة السياسات الإئتمانية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف أو من قبل المصرف المركزي وتعاميم حاكمه وربطه مع مؤشرات الأداء المالي لمصرف فرنسبنك سورية.

## – مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في صعوبة قياس أثر السياسات الائتمانية الصادرة عن مصرف سورية المركزي على الأداء المالي للمصارف التقليدية بشكل مباشر أو غير مباشر حيث أن بعض هذه السياسات يؤدي إتباعها إلى نتائج سلبية في الأداء المالي، ومنها ما تساهم في رفع معدلات التحوط ومنها ما تساهم فعلياً في رفع مستوى الأداء، وسنخصص في دراستنا مصرف فرنسبنك سورية كونه أحد البنوك التقليدية التجارية العاملة في سورية، لذلك تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

• ما هو أثر السياسات الائتمانية الصادرة عن مصرف سورية المركزي على الأداء المالي لمصرف فرنسبنك سورية؟

ويتفرع عنه التساؤلات التالية :

- ✓ ما هو أثر السياسات الائتمانية على نسب النشاط في مصرف فرنسبنك سورية؟
- ✓ ما هو أثر السياسات الائتمانية على نسب الربحية في مصرف فرنسبنك سورية؟
- ✓ ما هو أثر السياسات الائتمانية على نسب السيولة في مصرف فرنسبنك سورية؟
- ✓ ما هو أثر السياسات الائتمانية على نسب الهيكل المالي لمصرف فرنسبنك سورية؟

## – مبررات اختيار الموضوع:

يعد موضوع دراسة السياسات الائتمانية من المواضيع التي تشغل الإدارات المصرفية من إدارة المصرف وإدارة المصرف المركزي لما تحمله من آثار كبيرة على المصرف ذات نفسه وعلى الاقتصاد بشكل عام، كونها من أحد أهم الأسباب وراء فشل أو نجاح المصارف من ناحية الأداء المالي، فقد كانت السياسات الائتمانية في الآونة الأخيرة من أكبر المخاطر التي تعرضت لها معظم المصارف السورية، فلذلك كان من الجلي التطرق لدراستها ومعرفة أثارها في الأداء المالي في المصارف، ودراسة حالة مصرف فرنسبنك سورية.

## – أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خلال المكانة التي حظي بها موضوع دراسة السياسات الائتمانية في السنوات الأخيرة، كون هذه المشكلة تؤدي إلى تجميد وأحيانا خسارة جزء هام من أموال المصرف نتيجة عدم القدرة على المنح أو تحقيق مكاسب نتيجة التقيد في هذه السياسات. كما تتبع أهمية البحث من أنها تبحث مشكلة قائمة يعاني منها المصرف المدروس، حيث تعددت السياسات الائتمانية في السنوات الأخيرة بشكل واضح، مما دفع الباحث لدراسة وتحليل هذه الظاهرة وتحديد أسبابها وتأثيراتها وتقييم الأداء المالي للمصرف وتقديم توصيات.

## – أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- دراسة تغير السياسات الائتمانية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- دراسة وتحليل أثر السياسات الائتمانية على نسب النشاط في مصرف فرنسبنك سورية.
- دراسة وتحليل أثر السياسات الائتمانية على نسب ربحية مصرف فرنسبنك سورية.
- دراسة وتحليل أثر السياسات الائتمانية على نسب السيولة في مصرف فرنسبنك سورية.
- دراسة وتحليل أثر السياسات الائتمانية على نسب الهيكل المالي لمصرف فرنسبنك سورية.
- تحديد نقاط القوة والضعف بهدف تقديم توصيات تسهم في إكتشاف أثر السياسات الائتمانية.

## – أسلوب البحث ومنهجه:

سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تغير المؤشرات المالية لمصرف فرنسبنك سورية واكتشاف ما مدى أثر السياسات الائتمانية على هذه المؤشرات وذلك من خلال دراسة وتحليل البيانات المالية للمصرف عينة البحث واختيار المؤشرات المالية التي تخدم أغراض البحث بغرض الإجابة على التساؤلات وبلورة النتائج بهدف الوصول إلى وضع الحلول والمقترحات المناسبة، وكانت مبررات اختيار هذا المصرف كون الباحث يعمل في مصرف فرنسبنك سورية بصفة مراقب مصرفي داخلي، ومحور عمله هو التأكد من إلتزام المصرف بقوانين مصرف سورية المركزي، تعاميم الحاكم، وقرارات مجلس النقد والتسليف.

## – مصادر البيانات:

اعتمد البحث على البيانات الثانوية، حيث تجلت في الإفصاحات الرسمية للبنك وبياناته المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية، وقرارات وتعاميم مصرف سورية المركزي بخصوص السياسة الائتمانية.

## – فترة البحث:

ستختص فترة البحث على السنوات منذ عام ٢٠١١-٢٠٢٠ . حيث تم إختيار عام ٢٠١١ بداية السلسلة الزمنية للبحث وذلك بهدف الإبتعاد عن سنوات تأسيس المصرف وتم اختيار نهاية السلسلة عام ٢٠٢٠ كونها اخر بيانات مالية للمصرف موجودة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية ومدققة من قبل الهيئة.

كما تم مراعاة فترة إصدار السياسة الائتمانية والعمل بها بحيث سيتم مراعاة البعد الزمني لتأثير السياسة الائتمانية.

## – محددات البحث:

تجلت صعوبات البحث بحصر تأثير القرارات الائتمانية خلال سنوات البحث مما اضطر الباحث إلى تحليل أهم القرارات التي حملت تغيرا أساسيا في السياسة الائتمانية للمصرف التي اقتصت بالجوانب الائتمانية وتحديد مجالات المنح (إيقاف، تريث، إعادة منح).

## – مؤشرات البحث:

تغيرات السياسة الائتمانية الصادرة عن مصرف سورية المركزي	
مؤشرات النشاط	معدل التوظيف
	معدل دوران الأصول
مؤشرات الربحية	معدل العائد على الأصول
	معدل العائد على حقوق الملكية
مؤشرات السيولة	نسبة التداول
	نسبة الجاهزية النقدية
مؤشرات الهيكل المالي	نسبة كفاية رأس المال
	نسبة الرفع المالي
	نسبة تغطية الودائع

## الفصل الأول

### الإطار النظري للبحث:

### السياسة الإئتمانية وقوننتها في سورية

## المبحث الأول: السياسات الائتمانية في سورية:

### تمهيد:

يمثل الإئتمان المصرفي الاستثمار الأكثر ربحية للمصارف، وبالتالي فهو يحتل الجزء الأكبر والأهم من المحفظة الاستثمارية رغم أنه يمثل الاستثمار الأكثر مخاطرة، وللمحد من مخاطر الإئتمان سواء بالنسبة للمصرف نفسه أو بالنسبة للإقتصاد ككل تتخذ السلطات النقدية ممثلة في المصرف المركزي مجموعة من الوسائل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القدرة الإقراضية للجهاز المصرفي، هذه الوسائل متعددة ومتنوعة الأغراض، فقد تستهدف التأثير على كمية أو حجم الإئتمان (الرقابة الكمية) كما قد تستهدف التأثير على أوجه استعماله (الرقابة النوعية)، والبنك المركزي لا يعتمد في تحقيق أهدافه على أسلوب واحد أو نوع واحد وإنما يستخدم في الوقت نفسه مختلف الأساليب تبعاً للأوضاع الإقتصادية السائدة في البلد ودرجة تطور السوقين النقدية والمالية ومدى إندماج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي وهذا ما يسمى تحديد السياسة الائتمانية.

### ١-١-١ مفهوم السياسات الائتمانية وأدواتها:

يعد الإئتمان المصرفي نشاطاً اقتصادياً غاية في الأهمية لما له من تأثير متشابك الأبعاد على الإقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الإقتصاد وارتقاؤه، ويعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الإقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالإئتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية خطيرة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها (ابو فخر، ٢٠٠٣، صفحة ٧٣).

وتتقسم الحاجة الائتمانية من حيث موضوعها، إلى حاجات اقتصادية وأخرى اجتماعية، والأولى تتطلب اعتبارات النمو الاقتصادي والتوسع في نشاط المتعامل سواء بزيادة إنتاج أو بتوسيع عملية التوزيع، أما الحاجات الاجتماعية فتطلبها دوافع اجتماعية لاسيما ما يتصل منها بالحاجة الشخصية بغض النظر عن النفع الإنتاجي والاقتصادي المحقق من إشباعها، وقد كانت الحاجات الاقتصادية المحور الرئيسي للإئتمان المصرفي منذ نشأة المصارف، وبسبب ظهور التيارات المختلفة وجد الإئتمان المخصص للحاجات الاجتماعية، وبقيت الأهمية الكبرى للحاجات الاقتصادية للإئتمان، ومن أجل رفع مستوى مساهمة المصارف في مجال الاستثمار وبناء الإقتصاد الوطني سعت السياسة الائتمانية إلى تحديد الأولويات والحاجات التي يجب على الإئتمان توفيرها (Bollard, 2011, p. 17).

ومن ذلك انطلقنا في هذا المبحث في تسليط الضوء على السياسة الائتمانية ومفهومها ومتضمناتها وأدواتها بالإضافة إلى التعريف بأهم القرارات المتخذة بهذا الخصوص بشكل عام.

#### ١-١-١-١ مفهوم السياسة الائتمانية:

تعد السياسة الائتمانية الجيدة أحد أهم الأدوات المستخدمة في إدارة منح الائتمان وبالشكل الذي يسهم في تحقيق المصرف لأهدافه، وهي شرط أساسي لتحقيق أداء مالي جيد.

ويجب أن تتضمن السياسة الائتمانية الفعالة صياغة الاستراتيجيات والمعايير التي تحدد مدى رغبة المصرف لتحمل المخاطر، وأيضاً تحدد فلسفة الإقراض الخاصة بالمصرف والإجراءات اللازمة لمراقبة منح الائتمان، وذلك من خلال دراسة المتعاملين وتقييم طلباتهم لتحديد الطلبات المرغوب بها.

وقد تكون السياسة الائتمانية متساهلة أو متشددة وأياً كانت السياسة الائتمانية متساهلة أم متشددة فهي تتضمن مجموعة من العناصر كالمعايير الائتمانية، شروط الائتمان وكيفية التحصيل (اسماعيل، ٢٠٢١، صفحة ٥٣).

فالسياسات الائتمانية المتساهلة تكون من خلال منح التسهيلات للمتعاملين دون الأخذ بعين الاعتبار الجدارة الائتمانية أو التمسك بمستوى مرتفع لها، ودون التقييم الجيد لقدراتهم أو رغبتهم في السداد، أو التساهل في الضمانات المقدمة من قبلهم، كما تكون السياسة الائتمانية متساهلة من خلال تخفيض شروط الائتمان كتخفيض سعر الفائدة أو التساهل في سداد الأقساط وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع مقدار الائتمان الممنوح وبالتالي ارتفاع الأرباح، وذلك مع افتراض تحصيل كامل الديون المستحقة مع مراعاة ارتفاع تكاليف تحصيل ومراقبة هذه التسهيلات، بالمقابل فإن اتباع سياسة ائتمانية متشددة من خلال التشدد في تطبيق المعايير والشروط الائتمانية، يؤدي إلى منح الائتمان للمتعاملين الذين تم تحديدهم من خلال نظام تقييم الائتمان وهذا بدوره يقلل التكاليف والخسائر، ويجب على المصرف أن يوازن بين السياسة المتساهلة والمتشددة بهدف تحقيق أفضل سياسة ائتمانية (اسماعيل، ٢٠٢١، صفحة ٥٢).

إن السياسة الائتمانية يجب أن تتوافق وتتسجم مع حجم المصرف ودرجة تعقيدات نشاطاته. وحتى تكون سياسة الائتمان أداة فاعلة لإدارة المخاطر فيجب أن تتضمن بوضوح مسؤوليات الأفراد المعنيين في عملية الائتمان والدور المنوط بكل منهم، كما وأنه يجب مراجعة سياسات الائتمان بانتظام من أجل التعامل مع المتغيرات التي تحدث في بيئة العمل لدى المصرف.

ويجب أن تشمل مراجعة السياسة على كل من الهيكل التنظيمي، نطاق وتعقيدات نشاطات الائتمان، قدرة وكفاءة موظفي الائتمان، الأهداف الاستراتيجية للمحفظة من حيث العوائد والجودة (Federal Financial Institutions, 2017, p. 27).

وهناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم السياسة الائتمانية أهمها:

- إنها أهم سياسات إدارة الأموال في المصارف وتعتمد على وضع أسس الائتمان، وتشمل تحديد الأغراض، الآجال، والقطاعات الاقتصادية التي يتم التعامل معها، كما تُحدد السلطات والمسؤوليات، وتوضح معايير الجدارة الائتمانية للعملاء، والضمانات التي يقبلها المصرف وأسس تقييمها، كما تعين الحد الأقصى للقروض المصرفية الممنوحة للعملاء، وتتضمن هذه السياسات أسلوب متابعة الائتمان، وذلك بهدف التكوين السليم والنوعية الجيدة لمحفظة القروض والتسليفات للحفاظ على حصة المصرف في سوق الائتمان (الشاهد، ٢٠٠٢، صفحة ١٢٢).
- عُرِفَت السياسة الائتمانية أنها مجموعة من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف (Stefanesc & Tunaru, 2019, p. 45).
- وتعرف بأنها هي الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة الائتمان، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها، وما يتصل بها من سقف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها الشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع الائتمان، وقد تم تطوير العديد من النماذج لقياس مخاطر الائتمان والتصنيف الائتماني (Xiaohong, 2011, p. 11).

ومن هنا يمكننا وضع المفهوم التالي للسياسة الائتمانية: السياسة الائتمانية للمصرف هي عبارة عن مجموعة الأسس والمعايير والشروط التي يتم مراعاتها في إطار السياسة العامة التي يحددها المصرف المركزي لإدارة محافظ الائتمان المصرفية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتوفير عوائد مناسبة للمصارف بأقل تكاليف وأدنى مخاطر ممكنة.

ومن ذلك يمكننا ان نستنتج: إن السياسة الائتمانية هي الموجه العام لأسلوب التوظيف المصرفي وآلياته وبالتالي فإن السياسة الائتمانية قد تساهم في التوسع في التوظيف في حال اتباع سياسات توسعية قائمة على المنح أو الحد من التوظيف أو التوظيف في مجالات معينة دون الأخرى وهنا تكون السياسة الائتمانية انكماشية توجيهية ومن هذا فان أهداف السياسة الائتمانية تؤثر بشكل كبير على عملية التوظيف.

وبشكل عام تهدف السياسة الائتمانية إلى ما يلي (عيسى ا.، ٢٠١٤، صفحة ٤٧):

١. المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل وزيادة الإنتاج والاستهلاك، وتوزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتشغيل الطاقات العاطلة، وتسهيل وتنمية عمليات التبادل التجاري.
٢. تحقيق عائد مناسب من توظيف الأموال المتاحة للمصارف التجارية في ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة لذلك.
٣. المحافظة على نسبة السيولة لدى المصارف التجارية ضمن حدود السيولة الآمنة والسيولة المعيارية.
٤. تلبية طلبات زبائن المصارف من القروض والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية واستخدامها في الأغراض المسموح بها قانوناً.

ونستوحي من أهداف السياسة الائتمانية " بانها يجب ان تكون مرنة تتناسب مع حاجات المتعاملين، واعتماد سياسات ائتمانية انفتاحيه حذرة، وذلك لما تحققه من فائدة كبيرة للاقتصاد ككل وللمصرف والحاجة الشخصية للمتعاملين حتى في حالات الانكماش أو في حالات التضخم الكبير وذلك من اجل تدعيم الإنتاج وتخفيض الفجوة ما بين العرض والطلب، من خلال اتباع سياسة المتابعة للحاصل على التسهيل أو بعبارة أخرى التأكد الدائم بأن التوظيف المصرفي قد حقق الهدف منه ولم يتم استخدام التسهيلات في مجالات غير إنتاجية أو لغير الغرض الممنوح لأجله" (نصار، ٢٠١٦، صفحة ٦٧).

#### ١-١-٢ أدوات وألية تطبيق السياسة الائتمانية:

نورد فيما يلي بعض أدوات وملاحح السياسة الائتمانية:

١. نترجم السياسة الائتمانية إلى قرارات مكتوبة تصدر عن السياسة الائتمانية للمصرف، ويتم طباعتها في صورة كتيب أو دليل وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية ولأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كلما كان هنالك جديد، يجب أن تتجاوب دائماً مع المستجدات (عيسى، ٢٠١٢، صفحة ٣٢).

٢. ترسمها الإدارة العليا للمصرف، فمجلس إدارة المصرف هو السلطة المختصة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية، وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمة، ومع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصاً الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية (عيسى، ٢٠١٢، صفحة ٣٢).

٣. تتضمن السياسة الائتمانية شروط ومعايير محددة: فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة المصرف والتي تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروطاً ومعايير محددة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف وأجل استحقاقه والأنشطة التي يمولها المصرف وحدود التركيز الائتماني وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد (اسماعيل، ٢٠٢١، صفحة ٣٣).

٤. السياسة الائتمانية تخدم أطرافاً متعددة، سواء كانت أطرافاً داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والرقابة في المصرف، أو أطرافاً خارجية ممثلة بالمصرف المركزي، فإدارة الائتمان في المصرف تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية، واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقاً للصلاحيات المخولة لها، وفي إطار السياسة الائتمانية للمصرف وفقاً للشروط والمعايير التي تتضمنها، كما تقوم إدارات الرقابة بالمصرف بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفي (اسماعيل، ٢٠٢١، صفحة ٤٣).

٥. السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان المصرفي: ومن أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للمصرف هي القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل المصرف وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة إلى أخرى، ومن مستوى إداري إلى آخر داخل الهيكل التنظيمي للمصرف، وتكون الصلاحيات لشخص أو اللجنة (نصار، ٢٠١٦، صفحة ٦٣).

٦. تعكس السياسة الائتمانية أغراض المصرف وإمكانياته: تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض المصرف ورسالته، في حدود الإمكانيات التمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للمصرف فتكون معبرة بوضوح عن أغراض المصرف وإمكانياته (ابو فخرة، ٢٠٠٣، صفحة ٢٧).

## المبحث الثاني: قوينة السياسات الائتمانية في سورية:

تعددت القرارات والتعاميم المعبرة عن السياسة الائتمانية في مصرف سورية المركزي، وكان من أهمها:

أولاً: إلزام المصارف بمعايير بازل في مجال المخاطر المصرفية:

١. القرار رقم ٩٣م/ن/ب ٤ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩: الذي يلزم المصارف باعتماد معايير إدارة المخاطر الائتمانية الصادرة عن لجنة بازل في العام ٢٠٠٠ ويهدف إلى تعظيم قدرة المصرف على ضرورة العمل بالمعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية، وإجراء تقييم دقيق للمخاطر الائتمانية من خلال تحديدها وقياسها ومتابعتها ومراقبتها وذلك للحد من خطر تعرض المصرف لها.

٢. القرار رقم ١٠٦م/ن/ب ٤ تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣: التعليمات الخاصة بالمخاطر التشغيلية استناداً إلى الممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في شباط ٢٠٠٣

٣. القرار ٢٥٣م/ن/ب ٤ تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٤: التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة استناداً إلى مقررات بازل للرقابة المصرفية الصادرة في تموز ١٩٨٨ ونيسان ١٩٩٦ الخاص بقياس كفاية رأس المال وتضمينها مخاطر السوق وانسجاماً مع مقررات بازل ٢ الصادرة في حزيران ٢٠٠٦ المتعلقة بكفاية الأموال الخاصة للمصارف.

٤. القرار رقم ٣٩٠م/ن/ب ٤ تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥: تعليمات توحيد منهجية ادراى المخاطر لدى المصارف انسجاماً مع متطلبات بازل ٢ ومسؤولية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر

٥. القرار رقم ٣٩٥م/ن/ب ٤ و تعديلاته تاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩: تم إصدار القرار بناء على مبادئ تركيزات المخاطر الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ٢٠٠٦، حيث يغطي التركيزات وفقاً لمستوى عميل أو مجموعة مترابطة من العملاء، ويضع حدود لهذه التركيزات، حيث يجب ألا يتعدى الحد الأقصى للتسهيلات الممنوحة أو المستعملة والتمويلات (داخل الميزانية أو أية تسهيلات مدرجة في حسابات خارج الميزانية) الذي يمكن منحه لشخص طبيعي واحد أو اعتباري أو إلى مجموعة مترابطة ذات علاقة من الأشخاص نسبة ٢٥% من الأموال الخاصة الصافية.

وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٣١ تم تعديل النسبة عن طريق القرار ٤٦١م/ن/ب ٤ حيث سمح للمصرف بتجاوز هذه النسبة لتصبح ٣٥% وذلك عند منحه تسهيلات استثمارية تنموية بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي.

## ثانياً: تحديد مجالات التعامل بالتسهيلات الائتمانية:

١. القرار ٣٨٨/م ن / ب ٤ تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥: الخاص بتبويب محافظة التسهيلات الائتمانية في السجلات الداخلية للمصرف وفقاً لأنواع الرئيسية التالية: محافظة قروض وتسهيلات الشركات، محافظة قروض وتسهيلات التجزئة، محافظة القروض والتسهيلات المتناهية في الصغر، محافظة القروض السكنية.

٢. التعميم رقم ١/٢/١١٦٨ تاريخ ٢٠١٣/٨/٦: الذي طلب بموجبه من المصارف التريث بمنح أية قروض أو تسهيلات ائتمانية مباشرة جديدة بالليرات السورية لأغراض تمويل المستوردات، الذي سمح بها بالقرار رقم ٣٥٥/م تاريخ ٢٠١٦/٢/١٧ شريطة ألا يكون للعميل أية تسهيلات مباشرة مستغلة بالليرة السورية من القطاع المصرفي.

٣. التعميم رقم ١/م/١١٣٨ تاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠: الذي طلب بموجبه من المصارف إيقاف منح التسهيلات الائتمانية بالليرات السورية مقابل تأمينات نقدية بالعملة الأجنبية، وتصفية كافة التسهيلات الممنوحة على هذا النحو، الذي سمح بها سابقاً بالقرار رقم ١٥٠/م. ن تاريخ ٢٠٠٥/٧/٤.

٤. تعميم الحاكم رقم ١/م/١١٦٨ تاريخ ٢٠١٣/٨/٦ والتعميم رقم ١/م/١٨٠ تاريخ ٢٠١٦/١/٢١: الذي طلب بموجبه من المصارف بالتريث بمنح أية تسهيلات ائتمانية مباشرة جديدة لأغراض تمويل المستوردات (باستثناء السقوف الائتمانية غير المستغلة غير القابلة للإلغاء) وفسر هذا التعميم برغبة المصرف المركزي في التقنين من منح التسهيلات الائتمانية.

٥. تعميم الحاكم رقم ١/م/١٦٨٥ تاريخ ٢٠١٦/٦/٢٢: الخاص بالتريث بمنح أية قروض لأغراض شراء السيارات سواء للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين.

٦. تعميم مصرف سورية المركزي رقم ١٦/٢٣٤/ص بتاريخ ٢٠١٨/١/٩: الذي نص على إنهاء العمل ببعض التعاميم الخاصة بالتريث في منح التسهيلات المباشرة وإلغاء الحظر على كافة التسهيلات .....

٧. تعميم الحاكم رقم ١٦/٤٧٧٤/ص بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٨ تعليمات استئناف منح التسهيلات الائتمانية.

ويستطيع الباحث تلخيص السياسة الائتمانية المتبعة في المصرف المركزي في النقاط التالية:

١. الالتزام بالمعايير الموصى بها في مؤتمرات بازل.

٢. العمل على سلامة واستقرار العمل المصرفي في الجمهورية العربية السورية.

٣. ضبط إدارة السيولة بالليرات السورية لدى المصارف وتجنب وصولها إلى أدنى من النسب المطلوبة والمحددة بموجب الضوابط والقرارات النافذة.
٤. ضمان الاستقرار في سوق القطع الأجنبي والحد من عمليات التمويل الوهمية التي يقوم بها بعض المستوردين للمضاربة على سعر صرف الليرة السورية.
٥. التريث بالمنح للحفاظ على السيولة وعدم الإضرار في المعدلات الاقتصادية مثل معدلات النمو أو رفع معدلات التضخم.
٦. الحرص على المصارف العاملة وقدرتها على مواجهة كافة المخاطر التي قد تتعرض لها في ظل هذه الظروف وخاصة منها المخاطر الائتمانية.
٧. التوجه للقطاعات الإنتاجية بشكل أساسي والعمل على تمويل رأس المال العامل.

الفصل الثاني  
الإطار العملي للبحث  
(دراسة تطبيقية على مصرف فرنسبنك سورية )

## المبحث الاول: لمحة تعريفية عن مصرف فرنسبنك سورية

تم تأسيس مصرف فرنسبنك سورية ش.م.م. عامة سورية بموجب قانون المصارف رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ وهو شركة مساهمة سورية مسجلة في السجل التجاري تحت الرقم ١٥٤١٣ تاريخ ١٣ تموز ٢٠٠٨ وفي سجل المصارف تحت الرقم ١٨.

تأسس المصرف برأس مال مقداره ١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية موزع على ٣,٥٠٠,٠٠٠ سهم اسمي بقيمة ٥٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد، مرخص له ومدفوع بالكامل.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ ٥ كانون الثاني ٢٠١١. يقع المركز الرئيسي وفق السجل التجاري للمصرف في أبو رمانة شارع المهدي بن بركة بناء العتقي طابق أرضي، دمشق - سورية، بينما يقع المركز الرئيسي وفق سجل المصارف في شارع بغداد مقابل معهد الشهيد باسل حافظ الأسد العقار رقم ١١٣٦/٩ ساروجة، وجاري العمل على التوفيق في عنوان المركز الرئيسي للمصرف بين السجل التجاري وسجل المصارف.

باشرة المصرف أعماله المصرفية في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٩. يقوم المصرف بكافة الخدمات المصرفية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه العشرة في دمشق (أبو رمانة، شارع بغداد، المنطقة الحرة)، وحلب (العزيرية، الملك فيصل)، حمص (شارع هاشم الأتاسي)، طرطوس (شارع الثورة) واللاذقية (شارع الكورنيش الغربي) وريف دمشق (السيدة زينب، جرمانا) حيث تم افتتاح فرع جرمانا في ٩ آب ٢٠١٨ وقد تم إغلاق كلاً من فرع ريف دمشق (السيدة زينب) وحمص (شارع هاشم الأتاسي) بشكل مؤقت.

يقدم فرنسبنك ش.م.ل. لبنان إلى فرنسبنك سورية التعاون التقني والمصرفي فيما يتعلق بتأمين النماذج المتعلقة بالعمليات المصرفية وتأمين مواد وتكنولوجيا المعلومات والدراسات وتدريب فريق العمل وذلك بموجب الاتفاقية المبرمة بين الطرفين والتي تتجدد سنوياً بموافقة الهيئة العامة في إطار القوانين الناظمة الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

يمتلك مصرف فرنسبنك ش.م.ل. لبنان حالياً نسبة ٥٥,٦٦% من رأسمال المصرف.

كما وافق مجلس المفوضين بموجب القرار رقم ٦٩/م المنعقد بتاريخ ١٣ حزيران ٢٠١١ على قيام مصرف فرنسبنك سورية بإصدار وطرح ٧,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية تبلغ ٥٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد وبقيمة إجمالية تبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية وذلك بغرض زيادة رأسمال المصرف.

أتم فرنسبنك سورية بيع كامل الأسهم الفائضة عن عملية زيادة رأس المال بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٧، ليصبح رأس المال المكتتب به مساوٍ لرأس المال المصرح به والبالغ ٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية.

إن أسهم فرنسبنك سورية مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد بلغ سعر الاغلاق للسهم في السوق 402.03 ليرة سورية بتاريخ 3 كانون الأول ٢٠٢٠. (Fransabank report 2020)

## **المبحث الثاني: دراسة أثر السياسة الائتمانية على الأداء المالي لمصرف فرنسبنك سورية:**

إن السياسات الائتمانية في سورية قد مرت بمراحل مختلفة كما لاحظنا ذلك من خلال القرارات فالمرحلة الأولى وهي كانت التوسع بالمنح لدرجة الوصول إلى المنح بالضمانات الشخصية والسمعة فقط وذلك كان منذ تأسيس البنك حتى عام ٢٠١١، وهذا ما تظهره إفصاحات مصرف فرنسبنك ببند القروض بالضمانات (الشخصية، العينية) وتبعها مرحلة حذر بسبب نشوء الحرب على سورية والتريث في المنح والتوقف عن المنح في عدة أشكال من التسهيلات وهي الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٧، وتبعها في عام ٢٠١٨ حتى الآن سياسة انفتاحية حذرة أشارت إلى ضرورة المنح للمجالات الإنتاجية والابتعاد عن المنح للمجالات الاستهلاكية وهذا ما قيد أنواع كثيرة من التسهيلات أو القروض التي كان يأمل مصرف فرنسبنك بمنحها، وسنتطرق في هذا البحث إلى دراسة اثر هذه السياسات خلال الفترة ما بين ٢٠١١-٢٠٢٠ وذلك بسبب الابتعاد

عن سنوات تأسيس البنك وعدم وجود بيانات عام ٢٠٢١ في تقارير هيئة الأوراق المالية المدققة من قبلهم، وفيما يلي دراسة لاهم مؤشرات الأداء المالي لمصرف فرنسبنك:

#### ١-٢-٢ أثر السياسة الائتمانية على مؤشرات النشاط لمصرف فرنسبنك سورية:

إن أساس العمل المصرفي وأنشطته هو منح التمويل عبر عدة أشكال وأنواع ويتمثل هذا التمويل بالتسهيلات المصرفية الممنوحة للعملاء وإن عملية المنح هي خاضعة لسياسة داخلية موضوعة من قبل إدارة البنك وسياسة خارجية موضوعة من قبل مصرف سورية المركزي والتي تدعى السياسة الائتمانية العامة للمصارف العاملة في سورية، وسنوضح فيما يلي أثر السياسة الائتمانية على مؤشرات النشاط في مصرف فرنسبنك سورية وسيتم دراسة كل من مؤشري نسبة التوظيف ومعدل دوران الأصول.

#### ١-٢-٢-٢ أثر السياسة الائتمانية على معدل التوظيف لمصرف فرنسبنك:

هي مقياس لنسبة توظيفات البنك لودائعه عن طريق التسهيلات، والنسبة المتبقية منها تعبر عن نسب الإحتجاز من الودائع أو استثمارات أخرى، وقانونها على الشكل التالي (شنونف، ٢٠١٢):

$$\text{نسبة معدل التوظيف الائتماني} = \frac{\text{صافي التسهيلات الائتمانية}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

يظهر الجدول التالي تطور معدل التوظيف ومكوناته:

الجدول (1) معدل التوظيف ومكوناته

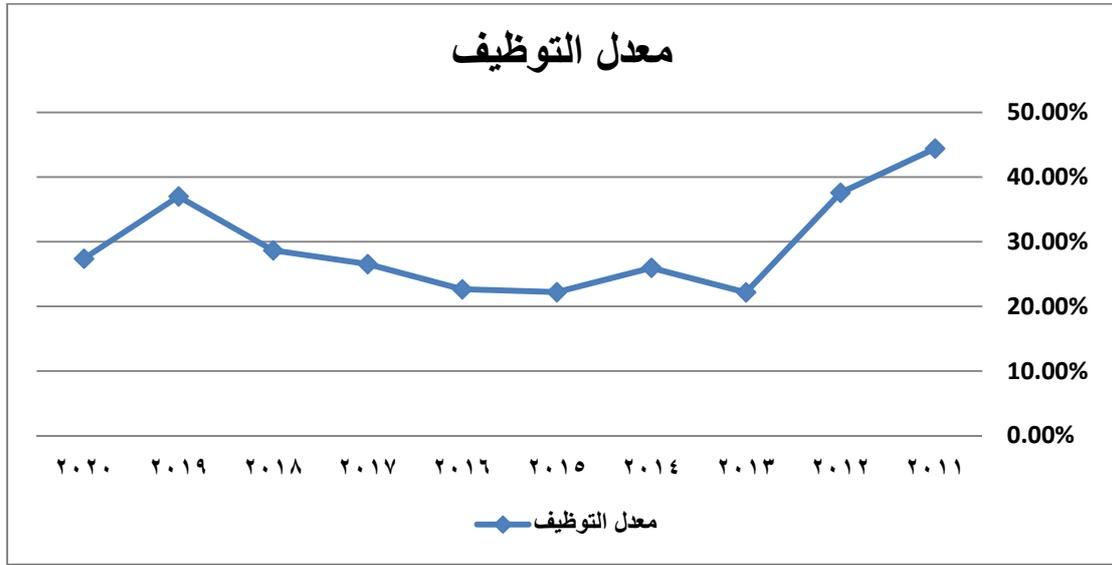
تطور معدل التوظيف	معدل التوظيف	تطور إجمالي الودائع	إجمالي الودائع	تطور صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	العام
	44.41%		25,961,584,308		11,530,804,490	2011
-15.43%	37.56%	10.12%	28,588,720,709	-6.88%	10,738,014,884	2012
-41.01%	22.16%	27.06%	36,324,492,648	-25.05%	8,047,909,605	2013
17.15%	25.96%	21.97%	44,306,447,880	42.89%	11,499,944,246	2014
-14.49%	22.19%	62.88%	72,167,348,461	39.27%	16,016,489,239	2015
2.02%	22.64%	18.87%	85,784,814,486	21.27%	19,423,457,814	2016
17.19%	26.53%	-7.14%	79,664,053,866	8.83%	21,137,872,064	2017
8.00%	28.66%	14.31%	91,061,436,195	23.45%	26,095,662,683	2018
29.11%	37.00%	17.95%	107,405,951,600	52.28%	39,738,844,336	2019
-26.00%	27.38%	73.44%	186,283,716,033	28.35%	51,004,455,746	2020
-2.61%	29.45%	26.61%	75,754,856,619	20.49%	21,523,345,511	المتوسط
21.73%	7.24%	24.10%	45,639,056,089	23.32%	13,247,490,725	الانحراف المعياري
-833%	24.59%	91%	60%	113.82%	62%	معامل الاختلاف
29.11%	44.41%	73.44%	186,283,716,033	52.28%	51,004,455,746	أعلى قيمة
-41.01%	22.16%	-7.14%	25,961,584,308	-25.05%	8,047,909,605	أدنى قيمة

المصدر: إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

ونلاحظ من قيم معدل التوظيف إن هناك فرق بسيط بينها حيث بلغت أعلى قيمة في عام ٢٠١١ حيث كانت قيم الودائع منخفضة بسبب السحوبات في بداية الأزمة السورية، أما أدنى قيمة في عام ٢٠١٣ وتقاربت هذه القيمة مع عدة سنوات تالية لها، مما يعطي مؤشرا على أن هناك اختلافات بسيطة في فترات الدراسة وتشير إلى ذلك قيمة معامل الاختلاف بحيث أن القيم متقاربة في بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٧ ومن ثم ارتفعت بشكل تدريجي حتى نهاية السلسلة المدروسة، وبذلك نستنتج بان هناك سياسة ائتمانية تحكم عملية تطور القيم خلال هذه الفترة. أما بالنسبة لتطور مكونات هذه النسبة نلاحظ إن كل من التسهيلات والودائع قد تطورتا بشكل متناظر وهذا ما يدل على وجود ضوابط تحد من التوسع في عملية المنح وإن حجم الودائع هو عامل أساسي في تحديد حجم الأموال الممنوحة وذلك إضافة إلى السياسة الائتمانية الانكماشية خلال الفترة الأولى ونلاحظ عند استقرار الأوضاع الاقتصادية عاد المنح بمعدلات توظيف متصاعدة.

والشكل التالي يوضح لنا تغير معدل التوظيف، وهو على الشكل التالي:

الشكل (١) تطور معدل التوظيف



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

نلاحظ من الجدول (١) والشكل (١) بان هناك تقلب بسيط في معدل التوظيف، وسنناقشها على مرحلتين وفق مراحل السياسة الائتمانية:

#### - مرحلة أولى: وهي من الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٧:

شهد معدل التوظيف حالة استقرار بسبب السياسة الائتمانية الانكماشية خلال هذه الفترة وعدم التوسع بالمنح وذلك بسبب الأوضاع الإقتصادية وأثار الحرب على المنشآت التجارية والصناعية مما أدى إلى التريث في الكثير من أشكال المنح وبالتالي فان هذا الاستقرار ناتج عن الالتزام بالسياسة الائتمانية المفروضة من قبل المصرف المركزي وهي التريث وإيقاف بعض أشكال المنح، وهذا ما يدل على عدم قدرة البنك في رفع معدل التوظيف خلال هذه الفترة، وبسبب هذه القرارات أدى إلى تقييد البنك وعدم القدرة على التوسع الأفقي أو العمودي في أشكال التوظيف وهذا ما اضعف الأداء المالي للبنك بشكل عام.

#### - مرحلة ثانية: وهي من الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠:

إرتفاع ملحوظ في معدل التوظيف، وهذا الارتفاع يعود إلى عدة أسباب:

- توجيه مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي الذي ينص على إعادة منح التسهيلات والتوسع في المنح وطي عدد من قرارات التريث والإبقاء على القرارات التي حدثت من تمويل الأنشطة الخطرة، ودراسة العملاء الدقيقة وتخفيض شروط الإقتراض وخاصة في عام ٢٠٢٠.
  - اعتماد المصرف على التسهيلات بضمانات مرتفعة سواء العقارية أو الشخصية، ومن ثم التدرج في تخفيض الضمانات لتصل لمستويات مقبولة نسبيا لدى العملاء في عام ٢٠٢٠.
  - اعتماد معدلات تحوط أعلى من السنوات السابقة وذلك التزاما بالمعيار رقم ٩، والاستفادة من التجربة السابقة والحذر في منح المشاريع المشبوهة مما ساهم في تخفيض نسب التعثر وانخفاض مستوى التسهيلات التي تحتاج تسوية.
  - الحذر بالتوسع الائتماني في عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا وذلك بسبب إيقاف العمل في عدة ميادين خلال فترة الانتشار الكبير للجائحة.
- ومما سبق نستنتج أن للسياسة الائتمانية كان لها دور في استقرار معدل التوظيف وخاصة في المرحلة الانكماشية وذلك بسبب التريث في المنح ومراعات حجم الودائع وتطورها، ومن ثم نجد ان السياسة الائتمانية الانفتاحية انعكست بالإيجاب على معدل التوظيف مما ساهم بارتفاع معدل التوظيف وخاصة في السنوات الأخيرة من السلسلة الزمنية، ومن ذلك يجب على البنك استغلال كافة الموارد المالية المتاحة بالشكل الأمثل والابتعاد عن المخاطر واعتماد سياسة ائتمانية انفتاحية حذرة لتحقيق معدلات أداء اعلى.

#### ٢-٢-١-٢ أثر السياسة الائتمانية على معدل دوران الأصول لمصرف فرنسبنك سورية:

تظهر هذه النسبة كفاءة البنك في استثمار الموارد المالية المتوفرة في الأصول، ومدى مساهمة هذه الأصول في تحقيق الإيرادات وارتفاعها يعتبر مؤشر جيد على كفاءة البنك، وتتضمن قيمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول، وتعطى بالقانون التالي (الشيخ، ٢٠٠٨):

$$\text{نسبة معدل دوران الأصول} = \frac{\text{اجمالي الايرادات}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

يظهر الجدول التالي تطور معدل دوران الأصول ومكوناته:

الجدول (2) معدل دوران الأصول ومكوناته

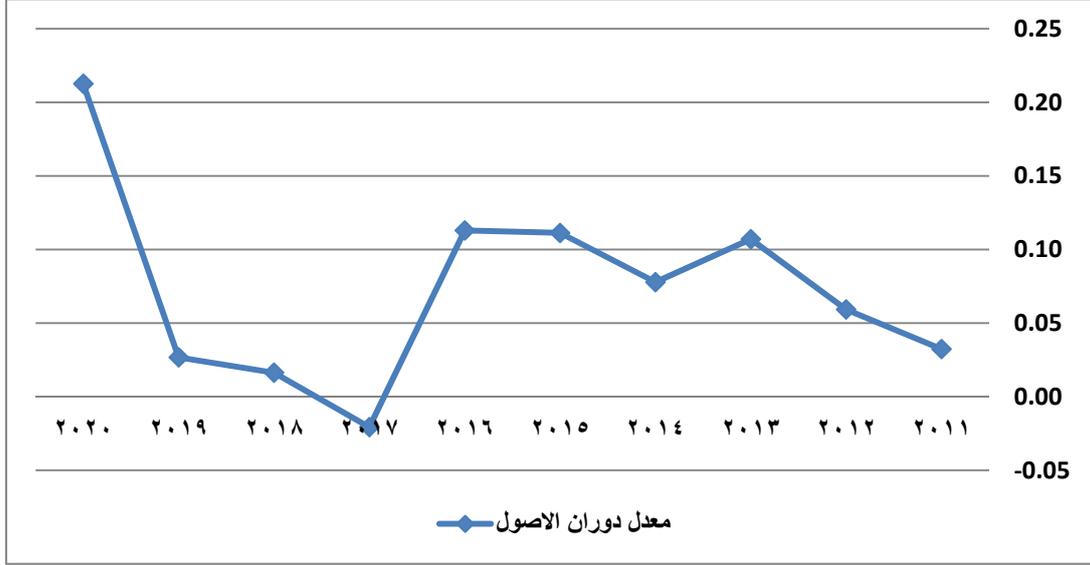
تطور معدل دوران الأصول	معدل دوران الأصول	تطور إجمالي الأصول	إجمالي الأصول	تطور إجمالي الإيرادات التشغيلية (إجمالي الدخل التشغيلي)	إجمالي الإيرادات (إجمالي الدخل التشغيلي)	العام
	0.03		31,110,525,148		1,006,726,927	2011
83.08%	0.06	8.64%	33,798,545,201	98.90%	2,002,351,349	2012
80.65%	0.11	26.23%	42,663,366,793	128.03%	4,566,038,297	2013
-27.25%	0.08	25.55%	53,563,536,269	-8.66%	4,170,513,959	2014
42.88%	0.11	66.91%	89,400,760,863	138.47%	9,945,604,572	2015
1.54%	0.11	31.06%	117,170,991,014	33.08%	13,235,405,648	2016
-118.29%	-0.02	-10.64%	104,698,833,045	-116.34%	(2,163,251,146)	2017
-178.74%	0.02	12.37%	117,647,213,906	188.00%	1,914,052,367	2018
64.05%	0.03	12.89%	132,808,977,279	85.19%	3,544,633,011	2019
696.50%	0.21	98.84%	264,077,553,931	1483.75%	56,138,206,865	2020
71.60%	0.07	30.20%	98,694,030,345	225.60%	9,436,028,185	المتوسط
236.88%	6%	31.35%	65,797,974,250	452.91%	16,122,578,831	الانحراف المعياري
331%	86%	104%	67%	200.75%	171%	معامل الاختلاف
696.50%	0.21	98.84%	264,077,553,931	1483.75%	56,138,206,865	أعلى قيمة
-178.74%	-0.02	-10.64%	31,110,525,148	-116.34%	2,163,251,146-	أدنى قيمة

المصدر: إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

ونلاحظ من قيم معدل دوران الأصول إن هناك فروق في السلسلة حيث بلغت أعلى قيمة عام ٢٠٢٠ وذلك بسبب الارتفاع الدخل التشغيلي بشكل استثنائي، أما أدنى قيمة عام ٢٠١٧ بسبب تحقيق خسائر بنوية مما يعطي مؤشرا على أن هناك اختلافات في فترات الدراسة، وإن هذا الاختلاف كبير نوعا ما وفق قيمة معامل الاختلاف بحيث أن القيم متفاوتة بين بداية السلسلة الزمنية المدروسة ومنتصفها وفي نهاية السلسلة المدروسة أي أن هذه النسبة قد تأثرت بعوامل مختلفة حيث أنها تطورت بشكل إيجابي حتى عام ٢٠١٦ ومن ثم انخفضت بشكل مفاجئ في عام ٢٠١٧ ومن ثم عاودت للارتفاع بشكل تدريجي ولكن بنسب ضعيفة ويعود ذلك إلى تحقيق خسائر في الربح البنوي وتدويرها في الأعوام القادمة، وبذلك نستنتج بان هناك عدة عوامل معيقة لتطور هذه النسبة بشكل مطرد وليس فقط تحديد المنح والسياسات الانتمانية الانكماشية. أما بالنسبة لتطور المكونات نلاحظ إن المؤشر الذي أحدث الفرق هو الدخل التشغيلي حيث نلاحظ أن هناك اختلافات كبيرة في فترة الدراسة وهذا ما تثبتته قيمة معامل الاختلاف، وبذلك نستنتج بان هناك تشتت كبير في السلسلة الزمنية، بينما كانت قيمة إجمالي الأصول تتطور

بشكل إيجابي على طول السلسلة الزمنية، وبذلك نستنتج ان السبب الأساسي لتغير معدل دوران الأصول هو تغير الدخل الناتج عن (الأرباح/ الخسائر) القطع البنويية والنشاط المصرفي. والشكل التالي يوضح لنا تغير معدل دوران الأصول، وهو على الشكل التالي:

الشكل (٢) معدل دوران الأصول



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

نلاحظ من الجدول (٢) والشكل (٢) بان هناك تقلب في معدل دوران الأصول، وسنناقشها على مرحلتين وفق مراحل السياسة الائتمانية:

#### - مرحلة أولى: وهي من الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٧:

شهد معدل دوران الأصول حالة ارتفاع تدريجي حتى عام ٢٠١٣ بالرغم من السياسة الائتمانية الانكماشية خلال هذه الفترة وذلك بسبب تطور معدل الدخل التشغيلي بنسبة أكبر من تطور الأصول وبالتالي فان هذه الزيادة ليست ناتجة عن ارتفاع في التسهيلات الائتمانية وإنما عائدة للأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنويي.

كما نلاحظ تقلب الدخل التشغيلي خلال نفس الفترة وتحقق خسائر حادة في عام ٢٠١٧ بسبب الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنويي، وهذا ما يدل على عدم استقرار معدل دوران الأصول خلال هذه الفترة.

#### - مرحلة ثانية: وهي من الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠:

تقدم ببطيء في معدل دوران الأصول، وهذا التقدم يعود إلى عدة أسباب:

- وجود خسائر بنوية مدورة في العامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩.
- ارتفاع حجم إجمالي الأصول بسبب ارتفاع حجم النقدية الناتج عن ارتفاع حجم الودائع وانعكاس ذلك على ارتفاع حجم التسهيلات، وذلك نتيجة توجيه مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي الذي ينص على إعادة منح التسهيلات واتباع سياسة حذرة وعدم المغالاة بنسب التوظيف وهذا ما اثر بالإيجاب على رفع معدل دوران الأصول بسبب ارتفاع حجم نشاط البنك.
- اعتماد المصرف على التسهيلات الصغيرة الحجم وأقل مخاطرة، مثل القروض بضمانات عقارية أو بضمانة المشاريع المقامة أو وجود تأمينات على القروض الشخصية، وقد توجه أيضا المصرف إلى منح القروض متوسطة الأجل وقصيرة الأجل بشكل أكبر من طويلة الأجل وذلك بناء على سياسة التحوط التي ترغب إدارة البنك اتباعها وذلك من اجل رفع سرعة معدل دوران الأصول.

ومما سبق نستنتج ان للسياسة الائتمانية لم تساهم في استقرار معدل دوران الأصول وخاصة في المرحلة الانكماشية بالرغم من التريث في المنح وعدم المخاطرة في المنح ولكن البنك قد حقق خسائر في بعض السنوات إضافة إلى تقلب الربح في بعض السنوات الأخرى، ومن ثم نجد ان السياسة الائتمانية الانفتاحية انعكست بالإيجاب على معدل الدوران بسبب تحقيق عوائد من عمليات المنح مما ساهم بارتفاع معدل الدوران في السنوات الأخيرة من السلسلة الزمنية.

#### ٢-٢-٢ أثر السياسة الائتمانية على مؤشرات الربحية لمصرف فرنسبنك:

ان احد مجالات تحقيق البنك لأرباحه هو من خلال توظيف أمواله في منح التسهيلات وتقديم الخدمات المصرفية أي هو الدخل التشغيلي الناتج عن أعمال البنك، وبناءً على حجم أعمال المصرف يتحدد مقدار أرباحه ومن هنا نلاحظ درجة ارتباط السياسة الائتمانية في الأرباح نتيجة تقييد السياسة الائتمانية لأعمال البنك، وسنوضح فيما يلي اثر السياسة الائتمانية على مؤشرات

الربحية في مصرف فرنسبنك وسيتم دراسة كل من مؤشري معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

## ٢-٢-٢-١ أثر السياسة الائتمانية على معدل العائد على الأصول لمصرف فرنسبنك:

تظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة في المصرف وان ارتفاع هذه النسبة يعتبر عامل إيجابي فهي تعطي انطبعا عن مقدرة المصرف على توليد الأرباح مقارنة بحجم أصوله،

وعلاقتها على الشكل التالي (الشيخ، ٢٠٠٨):

$$\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{اجمالي الاصول}} = \text{العائد على الأصول}$$

يظهر الجدول التالي تطور معدل العائد على الأصول ومكوناته:

الجدول (3) معدل العائد على الأصول ومكوناته

معدل العائد على الاصول بعد استبعاد البنوي	معدل العائد على الاصول	تطور اجمالي الاصول	اجمالي الاصول	صافي الربح/الخسارة بعد استبعاد البنوي	صافي الربح/الخسارة	العام
-1.13%	0.48%		31,110,525,148	(351,324,157)	150,373,123	2011
-3.56%	0.17%	8.64%	33,798,545,201	(1,203,916,012)	56,754,308	2012
-8.55%	0.47%	26.23%	42,663,366,793	(3,645,647,113)	198,583,277	2013
1.02%	4.39%	25.55%	53,563,536,269	547,479,803	2,353,152,579	2014
-1.69%	7.33%	66.91%	89,400,760,863	(1,507,208,324)	6,557,476,486	2015
0.75%	9.72%	31.06%	117,170,991,014	880,573,071	11,392,749,291	2016
0.12%	-4.46%	-10.64%	104,698,833,045	124,029,172	(4,671,744,670)	2017
0.04%	0.04%	12.37%	117,647,213,906	43,824,176	43,824,176	2018
0.32%	0.32%	12.89%	132,808,977,279	424,759,856	424,759,856	2019
0.21%	18.49%	98.84%	264,077,553,931	547,479,803	48,840,916,503	2020
-1.25%	0.037	30.20%	98,694,030,345	413,994,973-	6,534,684,493	المتوسط
2.76%	6.27%	31.35%	65,797,974,250	1,303,608,292	14,692,921,698	الانحراف المعياري
-221%	170%	104%	67%	-315%	225%	معامل الاختلاف
1.02%	18.49%	98.84%	264,077,553,931	880,573,071	48,840,916,503	أعلى قيمة
-8.55%	-4.46%	-10.64%	31,110,525,148	3,645,647,113-	4,671,744,670-	أدنى قيمة

المصدر: إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

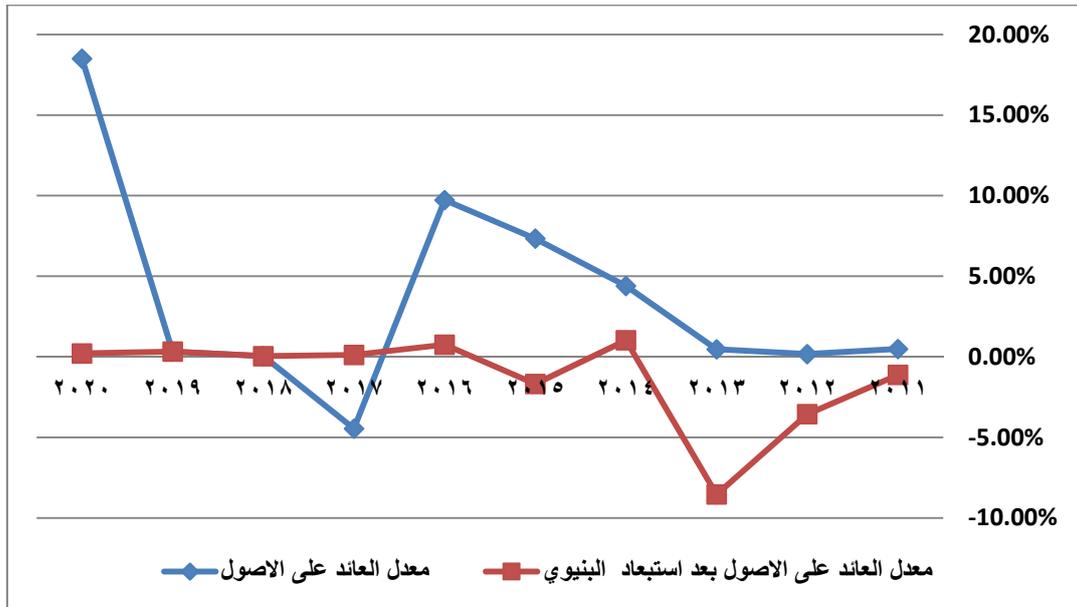
ونلاحظ من قيم معدل العائد على الأصول إن هناك فرق بينهما حيث بلغت أعلى قيمة في عام ٢٠٢٠ أما أدنى قيمة في عام ٢٠١٧ مما يعطي مؤشرا على أن هناك اختلافات في فترات الدراسة وإن هذا الاختلاف هو كبير وفق قيمة معامل الاختلاف بحيث أن القيم متفاوتة بين بداية السلسلة الزمنية المدروسة ومنتصفها وفي نهاية السلسلة المدروسة أي أن هذه النسبة قد تأثرت بعوامل مختلفة، وبذلك نستنتج بان هناك معيق لتطور هذه النسبة بشكل مطرد.

وتشير قيم الإحصاء الوصفي لمعدل العائد على الأصول بعد استبعاد الريح البنوي إن هناك تقلب أكبر في القيم وذلك بسبب التفاوت الكبير في قيمة الريح بعد استبعاد الريح البنوي.

أما بالنسبة لتطور مكونات هذه النسبة نلاحظ إن المؤشر الذي أحدث الفرق هو صافي (الريح/الخسارة) حيث نلاحظ أن هناك اختلافات كبيرة في فترة الدراسة وهذا ما تثبته قيمة الانحراف المعياري حيث أنها أكبر من قيمة المتوسط، وبذلك نستنتج بان هناك تشتت كبير في السلسلة الزمنية، بينما كانت قيمة إجمالي الأصول تتطور بشكل إيجابي على طول السلسلة الزمنية، وبذلك نستنتج ان السبب الأساسي لتغير معدل العائد على الأصول هو تغير الريح.

والشكل التالي يوضح لنا تغير معدل العائد على الأصول، وهو على الشكل التالي:

الشكل (٣) تطور معدل العائد على الأصول



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

نلاحظ من الجدول (٣) والشكل (٣) بان هناك تقلب في معدل العائد على الأصول، وسنناقشها على مرحلتين وفق مراحل السياسة الائتمانية:

#### - مرحلة أولى: وهي من الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٧:

شهد معدل العائد على الأصول حالة ارتفاع بالرغم من ان السياسة الائتمانية الانكماشية خلال هذه الفترة وبالتالي فان هذه الزيادة هي ليست ناتجة عن المنح وإنما عائدة لأسباب أخرى وظهر ذلك جليا بعد استبعاد (أرباح / خسائر) غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي حيث نلاحظ تقلبه خلال هذه الفترة وتحقيق خسائر في عدة سنوات وخاصة بدايتها، وهذا يقود الى أن عدم استقرار معدل العائد على الأصول هو عدم قدرة المصرف على تحقيق أرباح حقيقية ناتجة عن النشاط الائتماني، حيث أن الربح البنوي خلال هذه الفترة لعب دورا في ارتفاع قيمة الربح، ويعود انخفاض الأرباح إلى قرارات التريث ومنع المنح للقروض بشكل خاص.

#### - مرحلة ثانية: وهي من الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠:

تقدم بطيء في نسبة معدل العائد على الأصول قبل وبعد استبعاد (أرباح / خسائر) غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي ، وهذا التقدم يعود إلى عدة أسباب :

- توجيه مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي الذي ينص على إعادة منح التسهيلات المباشرة وغير المباشرة واتباع سياسة حذرة ودراسة العملاء بشكل جيد وتوجيه المنح نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة.
- اعتماد المصرف على التسهيلات التي تدر أرباحاً بشكل أكبر وأقل مخاطرة، مثل القروض بضمانات عقارية أو بضمانات المشاريع المقامة أو وجود تأمينات على القروض الشخصية.
- اعتماد معدلات تحوط اعلى من السنوات السابقة، وهذا ما رفع من مستوى الثقة للعملاء ومنه ارتفاع حجم الودائع الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم التوظيف وخاصة بعد تطبيق معيار رقم (٩) الذي ينص على الاحتفاظ بمخصصات إضافية ورفع حالة التحوط بسبب المعدلات التضخمية، إضافة إلى انتشار جائحة كورونا التي أدت إلى إيقاف المؤقت بالعمل.

ومما سبق نستنتج ان للسياسة الائتمانية لم تساهم في رفع أو استقرار معدل العائد على الأصول سواء قبل أو بعد استبعاد (أرباح / خسائر) غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي وخاصة في المرحلة الانكماشية حيث ان الترتيب في المنح لعب دورا سلبيا في تدارك الخسائر وتعطيتها في بعض السنوات إضافة إلى تقلب الربح في بعض السنوات الأخرى، ومن ثم نجد ان السياسة الائتمانية الانفتاحية انعكست بالإيجاب على معدل العائد على الأصول بسبب تحقيق عوائد من عمليات المنح مما ساهم بارتفاع معدل العائد على الاصول في السنوات الأخيرة من السلسلة الزمنية بشكل تدريجي، ومن ذلك يجب على البنك العمل على تفعيل كافة التسهيلات الائتمانية والعمل على رفع معدلات الأرباح بصيغة تكون مقبولة للبنك في ظل عدم المبالغة في أسعار الفائدة الدائنة.

#### ٢-٢-٢-٢ أثر السياسة الائتمانية على معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف فرنسبنك:

تظهر هذه النسبة ربحية إجمالي الأموال لحقوق المساهمين وارتفاع هذه النسبة يعتبر إيجابي ويهتم بها المالكين لان صافي الربح سيوزع عليهم ويجب ان تكون اعلى من معدلات الفائدة الجارية في السوق، وتتضمن هذه النسبة صافي الأرباح مقسومة على إجمالي حقوق المساهمين، وقانونها على الشكل التالي (الشيخ، ٢٠٠٨):

$$\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق المساهمين}$$

يظهر الجدول التالي تطور معدل العائد على حقوق الملكية ومكوناته:

الجدول (4) معدل العائد على حقوق الملكية ومكوناته

معدل العائد على حقوق الملكية بدون الربح البنوي	معدل العائد على حقوق الملكية	تطور مجموع حقوق الملكية	مجموع حقوق الملكية	صافي الربح/الخسارة بعد استبعاد البنوي	صافي الربح/الخسارة	العام
-8.70%	3.72%		4,037,131,624	(351,324,157)	150,373,123	2011
-29.11%	1.37%	2.43%	4,135,235,410	(1,203,916,012)	56,754,308	2012
-82.78%	4.51%	6.50%	4,403,886,402	(3,645,647,113)	198,583,277	2013
7.82%	33.63%	58.87%	6,996,599,817	547,479,803	2,353,152,579	2014
-11.08%	48.21%	94.42%	13,602,599,946	(1,507,208,324)	6,557,476,486	2015
3.44%	44.50%	88.19%	25,599,198,781	880,573,071	11,392,749,291	2016
0.59%	-22.09%	-17.39%	21,146,276,377	124,029,172	(4,671,744,670)	2017
0.22%	0.22%	-4.62%	20,170,196,886	43,824,176	43,824,176	2018
2.06%	2.06%	2.11%	20,594,956,742	424,759,856	424,759,856	2019
0.79%	70.34%	237.15%	69,435,873,245	547,479,803	48,840,916,503	2020
-11.68%	0.186	51.96%	19,012,195,523	-413,994,973	6,534,684,493	المتوسط
25.72%	27.27%	76.36%	18,512,033,192	1,303,608,292	14,692,921,698	الانحراف المعياري
-220%	146%	147%	97%	-315%	225%	معامل الاختلاف
7.82%	70.34%	237.15%	69,435,873,245	880,573,071	48,840,916,503	أعلى قيمة
-82.78%	-22.09%	-17.39%	4,037,131,624	-3,645,647,113	-4,671,744,670	أدنى قيمة

المصدر : إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

نلاحظ من قيم معدل العائد على حقوق الملكية إن هناك فرق بينهما حيث بلغت أعلى قيمة في عام ٢٠٢٠ أما أدنى قيمة في عام ٢٠١٧ بسبب تحقيق خسائر كبيرة في هذا العام والعائدة إلى وجود خسائر متراكمة إضافة إلى وجود خسائر غير محققة بسبب انخفاض أسعار الصرف، مما يعطي مؤشرا على أن هناك اختلافات في فترات الدراسة وإن هذا الاختلاف هو كبير وفق قيمة معامل الاختلاف بحيث أن القيم متفاوتة بين بداية السلسلة الزمنية المدروسة ومنتصفها وفي نهاية السلسلة المدروسة أي أن هذه النسبة قد تأثرت بعوامل مختلفة حيث أنها تطورت بشكل إيجابي حتى عام ٢٠١٦ ومن ثم انخفضت بشكل مفاجئ في عام ٢٠١٧ ومن ثم عاودت للارتفاع بشكل تدريجي ولكن بنسب ضعيفة ويعود ذلك إلى تحقيق خسائر في القطع البنوي في عام ٢٠١٧، وبذلك نستنتج بان هناك عدة عوامل معيقة لتطور هذه النسبة بشكل مطرد.

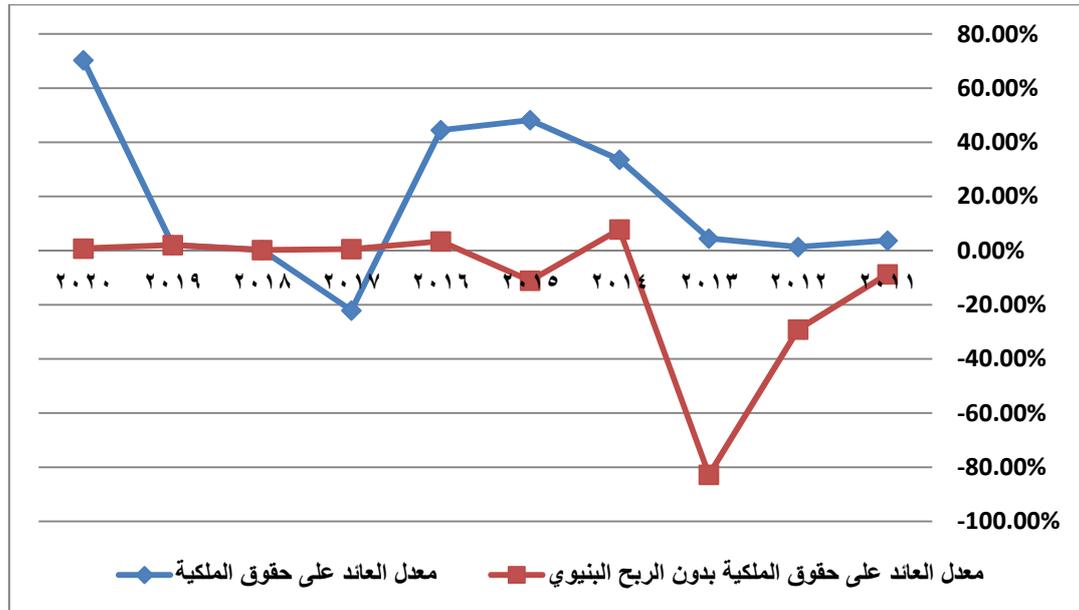
وتشير قيم الإحصاء الوصفي لمعدل العائد على حقوق الملكية بعد استبعاد الربح البنوي إن هناك تقلب كبير في القيم وذلك بسبب التفاوت الكبير في قيمة الربح بعد استبعاد الربح البنوي

وتحقيق خسائر كبيرة حتى عام ٢٠١٣ و عام ٢٠١٥ بسبب نسب التعثر الكبيرة في هذين العامين وتشير باقي القيم بانها منخفضة نوعا ما.

أما بالنسبة لتطور مكونات هذه النسبة نلاحظ إن المؤشر الذي احدث الفرق هو الربح الصافي حيث نلاحظ أن هناك اختلافات كبيرة في فترة الدراسة وهذا ما تثبتته قيمة الانحراف المعياري حيث أنها اكبر من قيمة المتوسط، وبذلك نستنتج بان هناك تشتت كبير في السلسلة الزمنية، وذلك يعود إلى اختلاف قيم الأرباح غير المحققة وتغير قيم الخسائر المحققة المتراكمة، بينما كانت قيمة إجمالي حقوق الملكية تتطور بشكل إيجابي على طول السلسلة الزمنية، وبذلك نستنتج ان السبب الأساسي لتغير معدل العائد على حقوق الملكية هو تغير الربح.

والشكل التالي يوضح لنا تغير معدل العائد على حقوق الملكية، وهو على الشكل التالي:

الشكل (٤) معدل العائد على حقوق الملكية



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

نلاحظ من الجدول (٤) والشكل (٤) بان هناك تقلب في معدل العائد على حقوق الملكية، وسنناقشها على مرحلتين وفق مراحل السياسة الائتمانية:

## - مرحلة أولى: وهي من الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٧:

شهد معدل العائد على حقوق الملكية حالة ارتفاع بالرغم من ان السياسة الائتمانية الانكماشية خلال هذه الفترة وبالتالي فان هذه الزيادة هي ليست ناتجة عن المنح وإنما عائدة لأسباب أخرى وظهر ذلك جليا بعد استبعاد الربح البنوي حيث نلاحظ تقلبه خلال هذه الفترة وتحقيق خسائر حادة في عدة سنوات وخاصة بدايتها، وهذا ما يدل على ان عدم استقرار معدل العائد على حقوق الملكية هو بسبب الربح البنوي المتقلب خلال هذه الفترة، وقد لعبت قرارات إيقاف المنح والتربيت عاملا سلبيا في تحقيق أرباح محققة داعمة للبنك، وبذلك اكتسب معدل العائد على حقوق الملكية صفة عدم الاستقرار، وهذا ما يهدد مصالح المساهمين في الاستثمار في البنك.

## - مرحلة ثانية: وهي من الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠:

تقدم بطيء في كل من النسبتين، وهذا التقدم في يعود إلى عدة أسباب:

- وجود خسائر بنوية مدورة في العامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ إلى جانب وجود خسائر متراكمة محققة.
- ارتفاع حجم التسهيلات نتيجة توجيه مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي الذي ينص على إعادة منح التسهيلات المباشرة وغير المباشرة واتباع سياسة حذرة وعدم المغالاة بنسب التوظيف.
- اعتماد المصرف على التسهيلات التي تدر أرباحاً بشكل أكبر وأقل مخاطرة، مثل القروض بضمانات عقارية أو بضمانة المشاريع المقامة أو وجود تأمينات على القروض الشخصية، وقد توجه أيضا المصرف إلى منح القروض متوسطة الآجل وقصيرة الآجل بشكل اكبر من طويلة الآجل ويظهر ذلك من خلال بند التركيز الائتماني في الافصاحات، وذلك بناء على سياسة التحوط التي ترغب إدارة البنك اتباعها وذلك بسبب معدلات التضخم المرتفعة ومنع اهتلاك راس المال ومحاولة رفع القيمة الحالية للنقود

وعدم وجود فجوة زمنية كبيرة بين منح المال واسترداده وذلك بغية تقليص اثر العوامل الخارجية المؤثرة على القيمة المستقبلية للنقد.

- اعتماد معدلات تحوط اعلى من السنوات السابقة وهذا ما رفع من مستوى حقوق الملكية ورفع مستويات تغطية الودائع والمصاريف وخاصة بعد تطبيق معيار رقم (٩).

ومما سبق نستنتج ان للسياسة الائتمانية لم تساهم في رفع أو استقرار معدل العائد على حقوق الملكية سواء قبل أو بعد استبعاد الريح البنوي وخاصة في المرحلة الانكماشية حيث ان التريث في المنح لعب دورا سلبيا في تدارك الخسائر وتغطيتها في بعض السنوات إضافة إلى قلب الريح في بعض السنوات الأخرى، ومن ثم نجد ان السياسة الائتمانية الانفتاحية انعكست بالإيجاب على معدل العائد على حقوق الملكية بسبب تحقيق عوائد من عمليات المنح مما ساهم بارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية في السنوات الأخيرة من السلسلة الزمنية بشكل تدريجي، وبذلك يجب على البنك العمل على تفعيل كافة التسهيلات الائتمانية والعمل على رفع معدلات الأرباح بصيغة تكون مقبولة للبنك والمساهمين في ظل عدم المبالغة في حجم المخاطرة.

#### ٢-٢-٣ أثر السياسة الائتمانية على مؤشرات السيولة لمصرف فرنسبنك:

تعتبر سيولة البنك من اهم عناصر نجاح البنك واستمراريته فهي مؤشر هام لقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته سواء الأتية أو المستقبلية وتعطي مؤشر أيضا على قدرة البنك على تحمل المخاطر ورفع مستويات المنح والتوظيف المصرفي، ومن هنا يكون للسياسة الائتمانية دور هام في مؤشرات السيولة وبالتالي فان السياسة الائتمانية المنفتحة تحمل البنك مخاطر سيولة اعلى من السياسة الائتمانية الانكماشية وذلك بسبب تواجد النقد في حوزة المقترضين وليس كنقد سائل في البنك، وسنوضح فيما يلي اثر السياسة الائتمانية على مؤشرات النشاط في مصرف فرنسبنك وسيتم دراسة كل من مؤشري نسبة الجاهزية النقدية ونسبة التداول.

#### ٢-٢-٣-١ أثر السياسة الائتمانية على نسبة الجاهزية النقدية لمصرف فرنسبنك:

تظهر هذه النسبة مقدرة البنك في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل أو الطارئة منها من النقدية المتوفرة لديها، وهي تقاس بنسبة الأصول الجاهزة وشبه الجاهزة المدرجة في الميزانية تحت بند نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي مقسومةً على الالتزامات المتداولة، وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشر إيجابي على سيولة البنك وعلى وضعه المالي، وتعطى بالعلاقة الآتية (الراوي، ٢٠٠٠):

$$\text{نسبة الجاهزية النقدية} = \frac{\text{الاموال الجاهزة و شبه الجاهزة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

يظهر الجدول التالي تطور نسبة الجاهزية النقدية ومكوناته:

الجدول (5) نسبة الجاهزية النقدية ومكوناته

تطور نسبة الجاهزية النقدية	نسبة الجاهزية النقدية	تطور الالتزامات المتداولة	الالتزامات المتداولة	تطور النقد والارصدة لدى مصرف سورية المركزي	نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	العام
	11.8%		27,073,393,524		3,204,460,458	2011
61.2%	19.1%	9.57%	29,663,309,791	77%	5,658,981,560	2012
-6.0%	17.9%	28.98%	38,259,480,391	21%	6,864,397,866	2013
8.8%	19.5%	21.71%	46,566,936,452	32%	9,093,165,632	2014
-3.8%	18.8%	62.77%	75,798,160,917	57%	14,235,584,552	2015
-15.4%	15.9%	20.81%	91,571,792,233	2%	14,552,265,873	2016
55.1%	24.6%	-8.76%	83,552,556,668	42%	20,592,687,931	2017
22.6%	30.2%	16.67%	97,477,017,020	43%	29,452,880,252	2018
-11.0%	26.9%	15.12%	112,214,020,537	2%	30,174,909,640	2019
72.5%	46.4%	73.46%	194,641,680,686	199%	90,302,361,497	2020
20.45%	23%	26.70%	79,681,834,822	53%	22,413,169,526	المتوسط
32.09%	9%	24.35%	47,795,526,107	57%	24,330,206,536	الانحراف المعياري
157%	40%	91%	60%	107%	109%	معامل الاختلاف
72.53%	0.464	73.46%	194,641,680,686	199%	90,302,361,497	أعلى قيمة
-15.38%	0.118	-8.76%	27,073,393,524	2%	3,204,460,458	أدنى قيمة

المصدر: إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

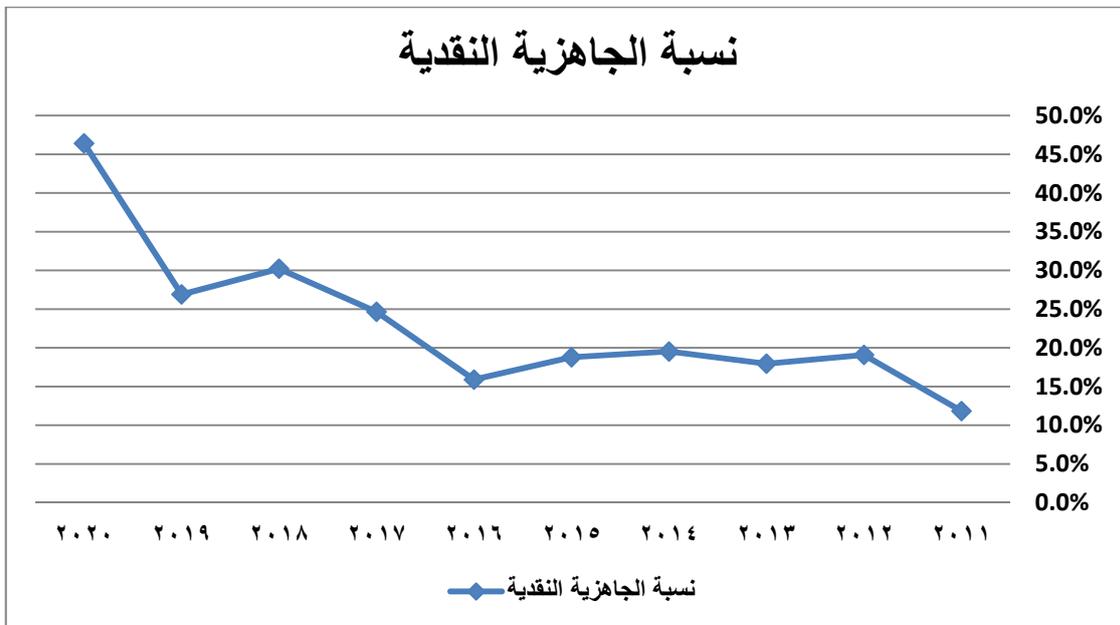
ونلاحظ من قيم نسبة الجاهزية النقدية إن هناك فرق بسيط بينها حيث بلغت أعلى قيمة في عام ٢٠٢٠ حيث كانت قيم الودائع مرتفعة إلى جانب الحرص في توظيف الأموال مما أدى إلى ارتفاع حجم النقد السائل، أما أدنى قيمة في عام ٢٠١١، ونلاحظ ان القيم قد تقاربت في معظم سنوات السلسلة، مما يعطي مؤشرا على استقرار النسبة إلا أن هناك اختلافات بسيطة في فترات

الدراسة وخاصة في فترة إعادة المنح وتشير إلى ذلك قيمة معامل الاختلاف بحيث أن القيم متقاربة حتى عام ٢٠١٣ ، ومن ثم شهدت تطورا في عام ٢٠١٤ و ثم مرحلة ثبات حتى عام ٢٠١٦ واستمرت بالارتفاع بمعدل تطور تدريجي حتى نهاية السلسلة المدروسة، وبذلك نستنتج بان السياسة الائتمانية قد أثرت بنسبة الجاهزية النقدية خلال هذه الفترة وذلك من خلال الاحتفاظ بالنقدية والحرص من ناحية التوظيف، وذلك يعود إلى السياسة الائتمانية وتغيرها خلال الفترة المدروسة وانتقالها من مرحلة السياسة الانكماشية إلى المرحلة الانفتاحية الحذرة.

أما بالنسبة لتطور مكونات هذه النسبة نلاحظ إن كل من النقد وإجمالي المطلوبات قد تطورتا بشكل متناظر وهذا ما يدل على وجود ضوابط تحد من انخفاض مستوى السيولة عن حد معين أو حتى في التوسع بعملية المنح وان حجم المطلوبات هو عامل أساسي في تحديد حجم السيولة وذلك إضافة إلى السياسة الائتمانية الانكماشية خلال الفترة الأولى ساهم في منع انخفاض النسبة ونلاحظ ان استقرار الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الاستثمار بالبنوك قد ساهم في رفع معدلات السيولة.

والشكل التالي يوضح لنا تغير نسبة الجاهزية النقدية، وهو على الشكل التالي:

الشكل (٥) نسبة الجاهزية النقدية



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

نلاحظ من الجدول (٥) والشكل (٥) بان هناك تقلب بسيط يميل إلى الاستقرارية في نسبة الجاهزية النقدية، وسناقشها على مرحلتين وفق مراحل السياسة الائتمانية:

#### - مرحلة أولى: وهي من الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٧:

شهدت نسبة الجاهزية النقدية استقرار بسبب السياسة الائتمانية الانكماشية وعدم التوسع بالمنح وانخفاض التدفقات النقدية الخارجة من البنك وذلك في ظل استقرار الودائع وانخفاض معدلات السحب، وهذا ما اكسب هذه الفترة استقرارية كبيرة، وبالتالي فان هذا الاستقرار ناتج عن الالتزام بالسياسة الائتمانية المفروضة من قبل المصرف المركزي وهي التريث وإيقاف بعض أشكال المنح، وهذا ما يدل على قدرة البنك في ضبط نسبة الجاهزية النقدية خلال هذه الفترة.

#### - مرحلة ثانية: وهي من الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠:

ارتفاع ملحوظ في نسبة الجاهزية النقدية واقتربها من النسبة المعيارية ٥٠%، وهذا الارتفاع يعود إلى عدة أسباب :

- ارتفاع حجم الودائع وانعكاسه على شكل نقدي.
- اتباع سياسة ائتمانية حذرة وعدم التوسع الكبير في التوظيف المصرفي وهذا ما أشارت اليه نسب التوظيف مقارنة بحجم الودائع وحجم النقدية.
- اعتماد المصرف على التسهيلات بضمانات مرتفعة سواء العقارية أو الشخصية، ومن ثم التدرج في تخفيض الضمانات لتصل لمستويات مقبولة نسبيا لدى العملاء في عام ٢٠٢٠، والاعتماد على التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للحفاظ على مستويات سيولة مرتفعة.
- اعتماد معدلات تحوط اعلى من السنوات السابقة والاستفادة من التجربة السابقة والحذر في منح المشاريع المشبوهة مما ساهم في رفع معدلات السيولة بالرغم من وجود القدرة على المنح. ومما سبق نستنتج ان للسياسة الائتمانية كان لها دور في استقرار نسبة الجاهزية النقدية وخاصة في مرحلة الانكماشية، وكان لها دور في رفع معدلات السيولة بسبب تقييد المنح في المرحلة التوسعية.

لذا يجب على البنك استغلال كافة الموارد المالية المتاحة بالشكل الأمثل والابتعاد عن المخاطر واعتماد سياسة ائتمانية أكثر انفتاحاً لتحقيق معدلات أداء أعلى.

## ٢-٢-٣ أثر السياسة الائتمانية على نسبة التداول لمصرف فرنسبنك:

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة وبالتالي تعمل على قياس التوازن بين الاستخدامات ومصادر التمويل قصيرة الأجل، تمثل بقسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة ويعتبر ارتفاعها معدل إيجابياً يدل على قوة نشاط البنك وقدرته على تغطية التزاماته، وقانونها على الشكل التالي (الراوي، ٢٠٠٠):

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

يظهر الجدول التالي تطور نسبة التداول ومكوناتها:

الجدول (6) نسبة التداول ومكوناتها

تطور نسبة التداول	نسبة التداول	تطور الالتزامات المتداولة	الالتزامات المتداولة	تطور الاصول المتداولة	الاصول المتداولة	العام
	110.0%		27,073,393,524		29,771,979,882	2011
-0.7%	109.2%	9.57%	29,663,309,791	9%	32,378,581,971	2012
-2.6%	106.3%	28.98%	38,259,480,391	26%	40,679,551,539	2013
2.4%	108.9%	21.71%	46,566,936,452	25%	50,725,282,862	2014
3.5%	112.8%	62.77%	75,798,160,917	69%	85,488,908,013	2015
7.4%	121.2%	20.81%	91,571,792,233	30%	110,942,684,982	2016
-2.4%	118.3%	-8.76%	83,552,556,668	-11%	98,830,352,288	2017
-5.0%	112.4%	16.67%	97,477,017,020	11%	109,517,146,488	2018
-4.3%	107.5%	15.12%	112,214,020,537	10%	120,676,087,552	2019
15.1%	123.8%	73.46%	194,641,680,686	100%	240,972,737,219	2020
1.50%	113%	26.70%	79,681,834,822	30%	91,998,331,280	المتوسط
6.13%	6%	24.35%	47,795,526,107	32%	59,610,694,386	الانحراف المعياري
408%	5%	91%	60%	108%	65%	معامل الاختلاف
15.12%	1.238	73.46%	194,641,680,686	100%	240,972,737,219	أعلى قيمة
-5.02%	1.063	-8.76%	27,073,393,524	-11%	29,771,979,882	أدنى قيمة

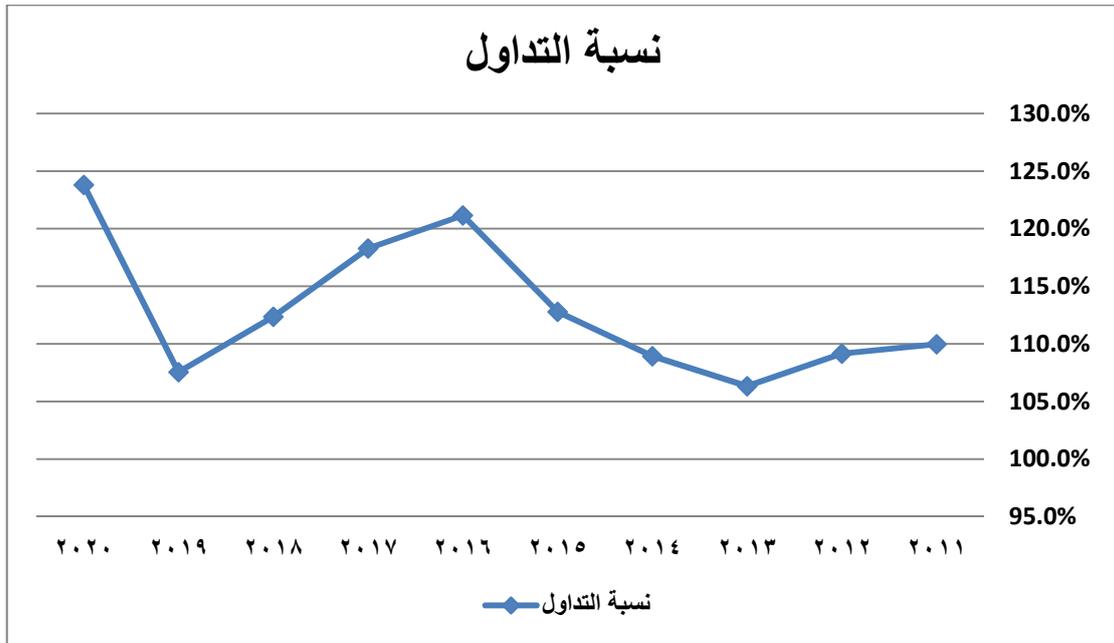
المصدر: إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

نلاحظ من قيم نسبة التداول إن هناك استقرار تام في السلسلة حيث بلغت أعلى قيمة عام ٢٠٢٠ وذلك بسبب الارتفاع بحجم الموجودات المتداولة بشكل استثنائي، أما أدنى قيمة عام ٢٠١٣ وتقاربت مع غالبية القيم في السلسلة مما يعطي مؤشرا على استقرارية المؤشر في فترات الدراسة وإن هذه الاختلافات هي صغيرة وهذا ما أثبتته قيمة معامل الاختلاف بحيث أن القيم متقاربة بين بداية السلسلة الزمنية المدروسة ومنتصفها وفي نهاية السلسلة المدروسة، وبذلك نستنتج بان أن هذه النسبة قد تأثرت بالسياسات الائتمانية الانكماشية والحذرة.

أما بالنسبة لتطور المكونات نلاحظ إن المؤشرين لم يواجهوا حركة تقلب كبيرة حيث نلاحظ أن هناك اختلافات بسيطة في فترة الدراسة وهذا ما تثبتته قيمة معامل الاختلاف لكل منهما، وبذلك نستنتج بان هناك استقرار نوعا ما في السلسلة الزمنية، ونلاحظ ان هناك اتساق كبير في معدلات التطور لكل المؤشرين وهناك توافقية من ناحية فترة الارتفاع والانخفاض، وبذلك نستنتج ان السبب الأساسي لاستقرار نسبة التداول هو الاتساق ما بين حجم الموجودات المتداولة وحجم المطلوبات.

والشكل التالي يوضح لنا تغير نسبة التداول، وهو على الشكل التالي:

الشكل (٦) تطور نسبة التداول



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

نلاحظ من الجدول (٦) والشكل (٦) بان هناك تقلب بسيط في نسبة التداول، وسنناقشها على مرحلتين وفق مراحل السياسة الائتمانية:

#### - مرحلة أولى: وهي من الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٧:

شهدت نسبة التداول حالة استقرار تام حتى عام ٢٠١٥ ومن ثم ارتفعت بسبب ارتفاع حجم الأرصدة لدى المصارف والنقدية، وقد عزز ذلك السياسة الائتمانية الانكماشية خلال هذه الفترة وذلك بسبب تطور معدل النقد بنسبة اكبر من تطور التسهيلات وبالتالي فان احد عوامل هذه الاستقرارية هو التريث بالمنح ، وهذا ما ساهم في استقرار نسب السيولة خلال هذه الفترة بشكل عام بسبب التوجه نحو الاختزان.

#### - مرحلة ثانية: وهي من الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠:

استقراره في نسبة التداول عند المستوى المعياري ١:١، وهذه الاستقرارية تعود إلى عدة أسباب:

- التحوط في المنح وارتفاع حجم النقدية.
- ارتفاع حجم إجمالي الأصول المتداولة بسبب ارتفاع حجم النقدية الناتج عن ارتفاع حجم الودائع وانعكاس ذلك على ارتفاع حجم التسهيلات ولكن بنسبة اقل من ارتفاع النقدية، وذلك في ظل توجيه مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي الذي ينص على إعادة منح التسهيلات واتباع سياسة حذرة وعدم المغالاة بنسب التوظيف وهذا ما اثر بالإيجاب على استقرار نسبة التداول.
- اعتماد المصرف على التسهيلات الصغيرة الحجم وأقل مخاطرة، مثل القروض بضمانات عقارية أو بضمانة المشاريع المقامة أو وجود تأمينات على القروض الشخصية، وقد توجه أيضا المصرف إلى منح القروض متوسطة الأجل وقصيرة الأجل بشكل اكبر من طويلة الأجل وذلك بناء على سياسة التحوط التي ترغب إدارة البنك اتباعها وذلك من اجل استقرار نسبة التداول.

ومما سبق نستنتج ان للسياسة الائتمانية كان لها دور في استقرار نسبة التداول ونسب السيولة بشكل عام وخاصة في المرحلة الانكماشية، وهذا الدور في الاستقرار بسبب تقييد المنح والحفاظ على كتلة نقدية سائلة، ومن ذلك يجب على البنك استغلال كافة الموارد المالية المتاحة بالشكل الأمثل والابتعاد عن المخاطر واعتماد سياسة ائتمانية اكثر انفتاحا لتحقيق معدلات أداء اعلى.

#### ٢-٢-٤ أثر السياسة الائتمانية على مؤشرات الهيكل المالي لمصرف فرنسبنك:

تهدف السياسة الائتمانية إلى استقرار الهيكل المالي للمصارف وتهدف أيضا إلى رفع القدرة على تغطية الالتزامات وعدم المغالاة في المخاطر بناء على حجم حقوق الملكية والودائع، وبالتالي تتحدد السياسة الائتمانية بناء على عدة مؤشرات من أهمها حجم المخاطر وحجم راس المال وحجم الودائع ويتم احتساب مقدار التغطية التي توفرها هذه الأموال لعملية التوظيف وأنشطته، وسنوضح فيما يلي اثر السياسة الائتمانية على مؤشرات الهيكل المالي في مصرف فرنسبنك وسيتم دراسة كل من مؤشري نسبة كفاية راس المال ونسبة تغطية الودائع.

#### ٢-٢-٤-١ أثر السياسة الائتمانية على نسبة كفاية راس المال لمصرف فرنسبنك:

بموجب اتفاقية بازل ٢ فان المصارف ملزمة بالاحتفاظ بنسبة رأس مال تقدر بـ ٨% من حجم أصولها المرجحة بالمخاطر، حيث تهدف هذه النسبة إلى ضمان تغطية كافية للمخاطر الائتمانية، ويتم التعبير عن هذه النسبة بالعلاقة التالية (شونوف، ٢٠١٢):

$$\text{نسبة كفاية راس المال} = \frac{\text{راس المال التنظيمي}}{\text{اجمالي الاصول المرجحة بالمخاطر}}$$

يظهر الجدول التالي تطور نسبة كفاية راس المال ومكوناته:

الجدول (7) نسبة كفاية رأس المال ومكوناته

تطور نسبة كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	تطور إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (المبالغ بالآلاف الليرات)	تطور رأس المال التنظيمي	صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي) (المبالغ بالآلاف الليرات)	العام
	21.45%		20,340,133		4,362,256	2011
-1.91%	21.04%	6.42%	21,646,923	4.39%	4,553,894	2012
-32.50%	14.20%	51.86%	32,872,022	2.51%	4,668,171	2013
30.75%	18.57%	16.45%	38,279,078	52.26%	7,107,662	2014
15.83%	21.51%	64.14%	62,829,462	90.11%	13,512,389	2015
46.15%	31.43%	28.26%	80,582,489	87.45%	25,328,375	2016
23.48%	38.81%	-33.26%	53,778,463	-17.59%	20,872,716	2017
-9.35%	35.18%	10.88%	59,628,953	0.51%	20,979,808	2018
-25.60%	26.18%	36.31%	81,278,305	1.41%	21,276,032	2019
69.06%	44.25%	97.60%	160,602,111	234.06%	71,074,236	2020
12.88%	27.26%	30.96%	61,183,794	50.57%	19,373,554	المتوسط
31.55%	9.25%	35.52%	39,091,708	74.98%	18,875,599	الانحراف المعياري
2.45	33.92%	1.15	0.64	1.48	0.97	معامل الاختلاف
69.06%	44.25%	97.60%	160,602,111	234.06%	71,074,236	أعلى قيمة
-32.50%	14.20%	-33.26%	20,340,133	-17.59%	4,362,256	أدنى قيمة

المصدر: إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

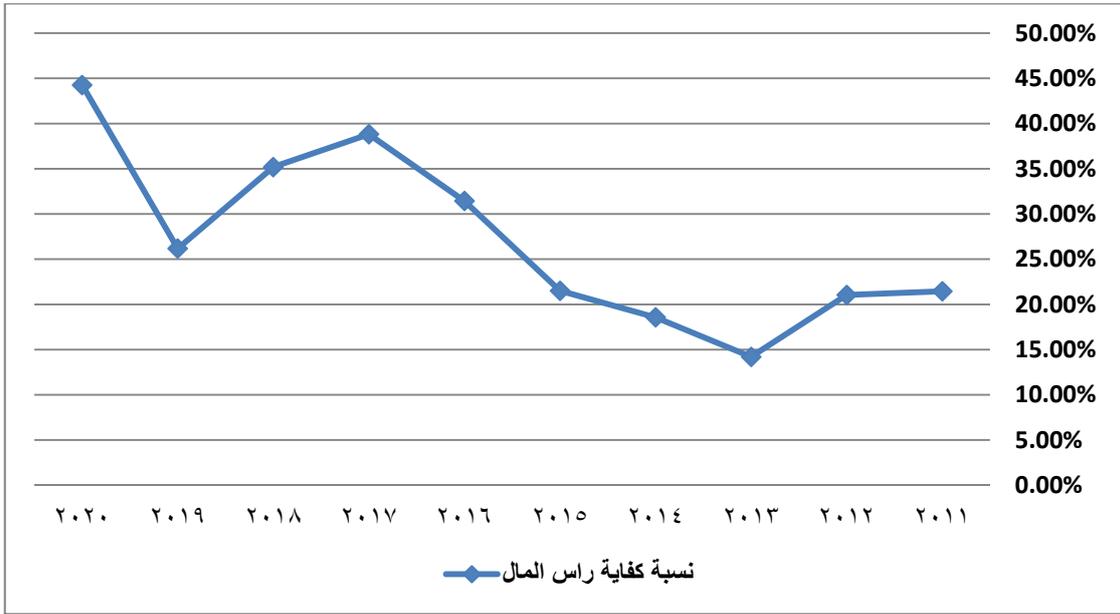
ونلاحظ من قيم نسبة كفاية رأس المال إن هناك فرق بسيط بينها حيث بلغت أعلى قيمة في عام ٢٠٢٠ حيث كانت قيم الموجودات مرتفعة بشكل استثنائي، أما أدنى قيمة في عام ٢٠١٣ بسبب استقرار رأس المال التنظيمي وارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتقاربت قيم السلسلة في عدة سنوات وعموما لم تنخفض في أي عام عن النسبة المعيارية المطلوبة سواء من مجلس النقد والتسليف أو لجنة بازل الدولية، مما يعطي مؤشرا على أن هناك اختلافات بسيطة في فترات الدراسة وتشير إلى ذلك قيمة معامل الاختلاف، وبذلك نستنتج بان هناك سياسة ائتمانية محددة القيم خلال هذه الفترة لعدم ارتفاع حجم الموجودات المرجحة بشكل يؤدي إلى عدم تحقق النسبة المعيارية.

أما بالنسبة لتطور مكونات هذه النسبة نلاحظ إن كل من رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة بالمخاطر قد تطورتا بشكل متناظر وهذا ما يدل على وجود ضوابط تحد من التوسع في عملية المنح وارتفاع حجم المخاطر ووجود أرباح غير محققة ساهم في ارتفاع حجم رأس المال التنظيمي مما خفف من حدة انخفاض النسبة وذلك إضافة إلى السياسة الائتمانية الانكماشية مما

حد نوعا ما من انخفاض النسبة، وبذلك تساهم هذه السياسة المفروضة من قبل البنك المركزي وتوجيهاته بالمنح في فترة طي قرارات التريث في منح القروض والإبقاء على قرارات التريث وإيقاف التسهيلات المباشرة من جاري مدين وسندات، وهذا ما لعب دور أيضا في تخفيض حدة المخاطر الائتمانية.

والشكل التالي يوضح لنا تغير نسبة كفاية رأس المال، وهو على الشكل التالي:

الشكل (٧) تطور نسبة كفاية رأس المال



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

نلاحظ من الجدول (٧) والشكل (٧) بان هناك تقلب في نسبة كفاية رأس المال، وسنناقشها على مرحلتين وفق مراحل السياسة الائتمانية:

#### - مرحلة أولى: وهي من الفترة ٢٠١١- ٢٠١٧:

شهدت نسبة كفاية رأس المال حالة انخفاض تدريجي حتى عام ٢٠١٣ ويعود هذا الانخفاض إلى ارتفاع حجم المخاطر مع ارتفاع حجم التعثر في هذه الأعوام ومن ثم عاودت للارتفاع حتى نهاية عام ٢٠١٧ وذلك بسبب الأرباح غير المحققة الناتجة عن ارتفاع أسعار الصرف ومعدلات التضخم وبناء على هذه الأوضاع الاقتصادية تم الالتزام بالسياسة الائتمانية الانكماشية خلال

هذه الفترة وعدم التوسع بالمنح، وهذا ما حد من ارتفاع الخسائر المحققة التي حدثت من تطور حجم رأس المال التنظيمي.

#### - مرحلة ثانية: وهي من الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠:

ارتفاع تدريجي بسيط في نسبة كفاية رأس المال، وهذا الارتفاع يعود إلى عدة أسباب:

- ارتفاع رأس المال التنظيمي بسبب ارتفاع الأرباح المدورة غير المحققة.
- ارتفاع رأس المال التنظيمي بالرغم من وجود خسائر محققة وكان تطور رأس المال التنظيمي أعلى من تطور الأصول المرجحة بالمخاطر.
- الالتزام بتوجيه مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي الذي ينص على إعادة منح التسهيلات والتوسع في المنح وطي عدد من قرارات التريث والإبقاء على قرارات التي حدثت من تمويل الأنشطة الخطرة، ودراسة العملاء الدقيقة وتخفيض شروط الاقتراض وخاصة في عام ٢٠٢٠ مما أدى إلى ارتفاع تقدير المخاطر للأصول.
- تشكيل مخصصات واحتياطات إضافية نتيجة الالتزام بمعايير IFRS9 مما أدى إلى ارتفاع تقدير المخاطر للأصول أيضا.
- التريث في بعض الفترات بسبب جائحة كورونا ومن ثم إيقاف التسهيلات المباشرة من جاري مدين وحسم السندات في عام ٢٠٢٠.

ومما سبق نستنتج ان للسياسة الائتمانية كان لها دور في ضبط انخفاض نسبة كفاية رأس المال وخاصة في مرحلة الانكماشية، بسبب تقييد المنح وعدم رفع حجم أو تقديرات الأصول المرجحة بالمخاطر الناتجة عن نسب التعثر الكبيرة، ونلاحظ ان السياسة الائتمانية الانفتاحية الحذرة قد ساهمت في ارتفاع نسبة الكفاية في السنوات الأخيرة من السلسلة الزمنية، ومن ذلك يجب على البنك توخي الحذر من رفع الخسائر المحققة والابتعاد عن المخاطر واعتماد سياسة ائتمانية حذرة للحفاظ على استقرار نسبة كفاية رأس المال.

## ٢-٤-٢ أثر السياسة الائتمانية على نسبة الرفع المالي لمصرف فرنسبنك:

تستخدم هذه النسبة من قبل المحللين الماليين وخصوصا الداخليين لبيان نسبة الأصول الممولة بالدين ومقارنتها مع مصارف أخرى، وترتفع هذه النسبة عندما تزداد الودائع لدى المصرف والعكس صحيح، مع العلم انه يتوجب على المصارف أخذ حد ادنى من الرافعة المالية لأنه يعتبر من صلب عمل المصرف.

وأما هلى يتوجب على المصرف زيادة الرافعة المالية او خفضها فهذا يعتمد على الظروف الاقتصادية ونشاط المصرف وقدرته على توظيف الودائع التي يستقبلها من المودعين. ويتم حساب نسبة الرفع المالي من خلال قسمة إجمالي الموجودات على حقوق الملكية، وقانونها كالاتي (علاء صالحاني، ٢٠٢٢)، وهي تقاس بعدد المرات.

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{اجمالي الأصول}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}}$$

يظهر الجدول التالي تطور نسبة الرفع المالي ومكوناته:

الجدول (8) نسبة الرفع المالي ومكوناتها

العام	اجمالي الأصول	تطور اجمالي الأصول	مجموع حقوق الملكية	تطور مجموع حقوق الملكية	نسبة الرفع المالي	تطور نسبة الرفع المالي
2011	31,110,525,148		4,037,131,624		7.71	
2012	33,798,545,201	8.64%	4,135,235,410	2.43%	8.17	6.06%
2013	42,663,366,793	26.23%	4,403,886,402	6.50%	9.69	18.53%
2014	53,563,536,269	25.55%	6,996,599,817	58.87%	7.66	-20.98%
2015	89,400,760,863	66.91%	13,602,599,946	94.42%	6.57	-14.15%
2016	117,170,991,014	31.06%	25,599,198,781	88.19%	4.58	-30.36%
2017	104,698,833,045	-10.64%	21,146,276,377	-17.39%	4.95	8.17%
2018	117,647,213,906	12.37%	20,170,196,886	-4.62%	5.83	17.80%
2019	132,808,977,279	12.89%	20,594,956,742	2.11%	6.45	10.56%
2020	264,077,553,931	98.84%	69,435,873,245	237.15%	3.80	-41.02%
المتوسط	98,694,030,345	30.20%	19,012,195,523	51.96%	6.54	-5.04%
الانحراف المعياري	65,797,974,250	31.35%	18,512,033,192	76.36%	1.72	20.79%
معامل الاختلاف	67%	104%	97%	147%	26%	-412%
أعلى قيمة	264,077,553,931	98.84%	69,435,873,245	237.15%	9.69	18.53%
أدنى قيمة	31,110,525,148	-10.64%	4,037,131,624	-17.39%	3.80	-41.02%

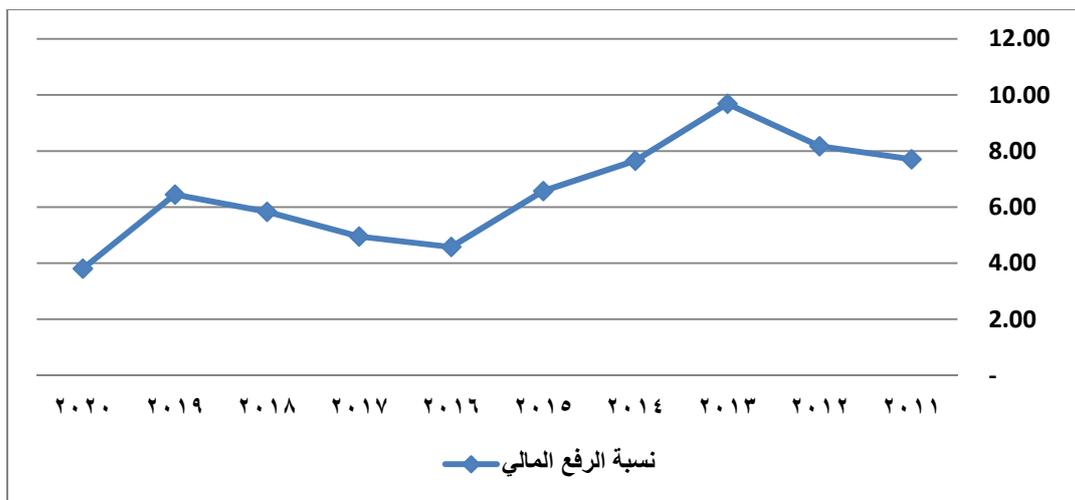
المصدر: إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

ونلاحظ من قيم نسبة الرفع المالي إن هناك فروق بسيطة في السلسلة حيث بلغت أعلى قيمة عام ٢٠١٣ وذلك بسبب ارتفاع حجم الموجودات مقارنة بحجم حقوق الملكية، أما أدنى قيمة عام ٢٠٢٠ بسبب ارتفاع حجم الأصول بنسبة أعلى من تطور حقوق الملكية والسبب الأساسي في ذلك ارتفاع النقدية والتسهيلات، ونلاحظ أن القيم متقاربة في معظم سنوات السلسلة وتختلف بشكل بسيط في الأعوام بداية السلسلة الزمنية مما يعطي مؤشرا على أن هناك اختلافات بسيطة في فترات الدراسة وهذا ما تشير إليه قيمة معامل الاختلاف بحيث أن القيم متفاوتة بشكل بسيط بين بداية السلسلة الزمنية المدروسة ومنتصفها ونهايتها أي أن هذه النسبة قد ضبطت من قبل إدارة البنك، وبذلك نستنتج بان هناك عدة عوامل ساهمت في استقرار هذه النسبة ومنها سياسة جذب الودائع إضافة إلى تطور حقوق الملكية بسبب الأرباح غير المحققة، وتطور التسهيلات في فترة المنح.

أما بالنسبة لتطور المكونات نلاحظ إن المؤشرين توافقا من ناحية التطور حيث نلاحظ أن هناك تزايد مطرد في حقوق الملكية سببها الأرباح غير المحققة وهذا ما تثبته قيمة معامل الاختلاف، أما بالنسبة لتطور الأصول فهو عائد للسيولة بشكل أساسي ومن ثم التسهيلات، وبذلك نستنتج أن السبب الأساسي لاستقرار النسبي في نسبة الرفع المالي هو اتساق تغير مكوناتها.

والشكل التالي يوضح لنا تغير نسبة تغطية الودائع، وهو على الشكل التالي:

الشكل (٨) تطور نسبة الرفع المالي



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

نلاحظ من الجدول (٨) والشكل (٨) بان هناك تقلب في نسبة الرفع المالي، وسنناقشها على مرحلتين وفق مراحل السياسة الائتمانية:

– مرحلة أولى: وهي من الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٧:

شهدت نسبة الرفع المالي حالة ارتفاع تدريجي حتى عام ٢٠١٣ وذلك بسبب ارتفاع حجم الاصول ومن ثم تبعها انخفاض تدريجي حتى عام ٢٠١٦ وارتفعت بشكل بسيط في عام ٢٠١٧ بسبب ارتفاع حقوق الملكية الناتج عن الأرباح غير المحققة، ومن هنا يتضح لنا ان هناك علاقة غير مباشرة للسياسة الائتمانية الانكماشية خلال هذه الفترة وذلك بسبب استقرار قيمة التسهيلات وارتفاع النقدية كما لاحظنا سابقا وهذا ما سيساهم في ارتفاع حجم الموجودات بدون ارتفاع فعلي في التسهيلات، وهذا ما يدل على اثر السياسة الائتمانية في ارتفاع نسبة الرفع المالي خلال هذه الفترة

– مرحلة ثانية: وهي من الفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٠:

استقرار في النسبة وانخفاض ملحوظ في عام ٢٠٢٠، وهذا التراجع يعود إلى عدة أسباب:

- ارتفاع حجم التسهيلات والنقدية.
- ارتفاع حجم الأرباح غير المحققة بنسبة اكبر بكثير من تطور راس المال بسبب ارتفاع أسعار الصرف.

ومما سبق نستنتج ان للسياسة الائتمانية كان لها دور غير مباشر في انخفاض نسبة الرفع المالي وخاصة في مرحلة الانكماشية وذلك بسبب انخفاض التسهيلات مقارنة بالودائع وساهمت السياسة الائتمانية الانكماشية من الحد من ارتفاع هذه القيمة وهذا ما ساهم في خفض معدل الرفع المالي من ناحية تقييد المنح وهذا ما خفض من النسبة التغطية بسبب عدم القدرة على رفع الموجودات، ونلاحظ ان السياسة الائتمانية الانفتاحية الحذرة قد ساهمت في ارتفاع نسبة الرفع المالي في السنوات الأخيرة من السلسلة الزمنية وذلك بسبب ارتفاع حجم التسهيلات، ومن ذلك يجب على

البنك توخي الحذر من رفع الائتمان الخطر لما له من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأداء المالي للبنك وبما فيها نسبة الرفع المالي.

٢-٢-٤-٣ أثر السياسة الائتمانية على نسبة تغطية الودائع لمصرف فرنسبنك:

وتظهر هذه القيمة مقدار قدرة البنك على تغطية الودائع من راس ماله وتؤخذ من خلال قسمة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الودائع، ويعطى قانونها بالشكل التالي:

$$\text{نسبة تغطية الودائع} = \frac{\text{اجمالي حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

يظهر الجدول التالي تطور نسبة تغطية الودائع ومكوناته:

الجدول (9) نسبة تغطية الودائع ومكوناتها

تطور نسبة تغطية الودائع	نسبة تغطية الودائع	تطور مجموع حقوق الملكية	مجموع حقوق الملكية	تطور إجمالي الودائع	اجمالي الودائع	العام
	15.55%		4,037,131,624		25,961,584,308	2011
-7%	14.46%	2.43%	4,135,235,410	10.12%	28,588,720,709	2012
-16%	12.12%	6.50%	4,403,886,402	27.06%	36,324,492,648	2013
30%	15.79%	58.87%	6,996,599,817	21.97%	44,306,447,880	2014
19%	18.85%	94.42%	13,602,599,946	62.88%	72,167,348,461	2015
58%	29.84%	88.19%	25,599,198,781	18.87%	85,784,814,486	2016
-11%	26.54%	-17.39%	21,146,276,377	-7.14%	79,664,053,866	2017
-17%	22.15%	-4.62%	20,170,196,886	14.31%	91,061,436,195	2018
-13%	19.17%	2.11%	20,594,956,742	17.95%	107,405,951,600	2019
94%	37.27%	237.15%	69,435,873,245	73.44%	186,283,716,033	2020
15.35%	21.18%	51.96%	19,012,195,523	26.61%	75,754,856,619	المتوسط
37.07%	7.49%	76.36%	18,512,033,192	24.10%	45,639,056,089	الانحراف المعياري
242%	35%	147%	97%	91%	60%	معامل الاختلاف
94.39%	37.27%	237.15%	69,435,873,245	73.44%	186,283,716,033	أعلى قيمة
-16.55%	12.12%	-17.39%	4,037,131,624	-7.14%	25,961,584,308	أدنى قيمة

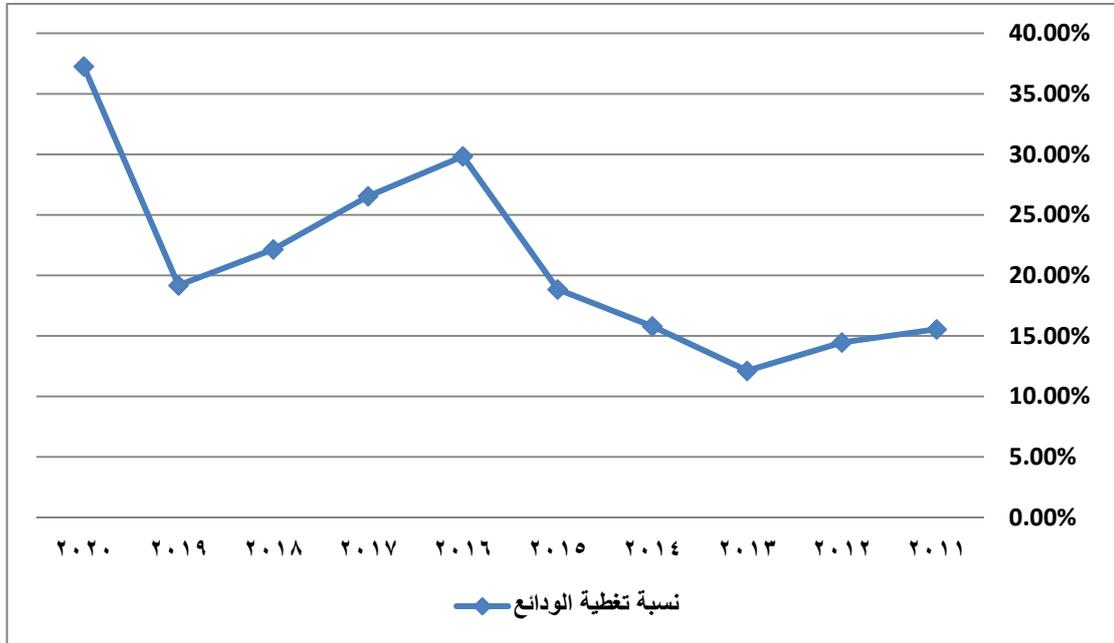
المصدر: إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

ونلاحظ من قيم نسبة تغطية الودائع إن هناك فروق بسيطة في السلسلة حيث بلغت أعلى قيمة عام ٢٠٢٠ وذلك بسبب ارتفاع حجم حقوق الملكية مقارنة بحجم الودائع أما أدنى قيمة عام

٢٠١٣ بسبب ارتفاع حجم الودائع في ظل استقرار حقوق الملكية، ونلاحظ ان القيم متقاربة في معظم سنوات السلسلة وتختلف بشكل بسيط في الأعوام الأخرى مما يعطي مؤشرا على أن هناك اختلافات بسيطة في فترات الدراسة وهذا ما تشير اليه قيمة معامل الاختلاف بحيث أن القيم متفاوتة بشكل بسيط بين بداية السلسلة الزمنية المدروسة ومنتصفها ونهايتها أي أن هذه النسبة قد ضببت من قبل إدارة البنك، وبذلك نستنتج بان هناك عدة عوامل ساهمت في استقرار هذه النسبة ومنها سياسة جذب الودائع إضافة إلى تطور حقوق الملكية بسبب الأرباح غير المحققة. أما بالنسبة لتطور المكونات نلاحظ إن المؤشرين توافقا من ناحية التطور حيث نلاحظ أن هناك تزايد مطرد في حقوق الملكية سببها الأرباح غير المحققة وهذا ما تثبته قيمة معامل الاختلاف، وكذلك هو الامر بالنسبة لحجم الودائع، وبذلك نستنتج ان السبب الأساسي للاستقرار النسبي في نسبة تغطية الودائع هو اتساق تغير مكوناتها.

والشكل التالي يوضح لنا تغير نسبة تغطية الودائع، وهو على الشكل التالي:

الشكل (٩) تطور نسبة تغطية الودائع



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

نلاحظ من الجدول (٩) والشكل (٩) بان هناك تقلب في نسبة تغطية الودائع، وسنناقشها على مرحلتين وفق مراحل السياسة الائتمانية:

#### - مرحلة أولى: وهي من الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٧:

شهدت نسبة تغطية الودائع حالة استقرار تام حتى عام ٢٠١٥ وذلك بسبب استقرار مكوناتها وعدم وجود أرباح غير محققة كبيرة الحجم ومن ثم تبعها ارتفاع تدريجي حتى عام ٢٠١٦ وانخفضت بشكل بسيط في عام ٢٠١٧، ومن هنا يتضح لنا ان هناك علاقة غير مباشرة للسياسة الائتمانية الانكماشية خلال هذه الفترة وذلك بسبب وجود خسائر متراكمة وهذا ما سيساهم في ارتفاع حجم انخفاض إجمالي حقوق الملكية، وهذا ما يدل على نجاح جزئي للسياسة الائتمانية في استقرار نسبة تغطية الودائع خلال هذه الفترة.

#### - مرحلة ثانية: وهي من الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠:

تراجع بطيء في النسبة ولكن بقائها مستقرة نوعا ما، وهذا التراجع يعود إلى عدة أسباب:

- وجود خسائر متراكمة محققة على طول الفترة.
- ارتفاع حجم إجمالي الودائع بنسبة اكبر بكثير من تطور حقوق الملكية بسبب ارتفاع حجم الخسائر المتراكمة المحققة.
- اعتماد المصرف على التسهيلات الصغيرة الحجم وأقل مخاطرة، وذلك بناء على سياسة التحوط التي ترغب إدارة البنك اتباعها وذلك من اجل عدم المغامرة وتحقيق خسائر إضافية وبالتالي انخفاض القدرة على تغطية الودائع.

ومما سبق نستنتج ان للسياسة الائتمانية كان لها دور غير مباشر في انخفاض نسبة تغطية الودائع وخاصة في مرحلة الانكماشية وذلك بسبب وجود خسائر متراكمة محققة ناتجة عن التعثر وساهمت السياسة الائتمانية الانكماشية من الحد من ارتفاع هذه القيمة وهذا ما ساهم في خفض معدل سحب الودائع وإنما ازدياد الثقة وارتفاع حجم الودائع وهذا ما خفض من النسبة التغطية بسبب عدم القدرة على رفع حقوق الملكية بسبب وجود الخسائر المتراكمة، ونلاحظ ان السياسة

الائتمانية الانفتاحية الحذرة قد ساهمت في ارتفاع نسبة التغطية في السنوات الأخيرة من السلسلة الزمنية وذلك بسبب تحقيق أرباح فعلية مما ساهم في رفع حقوق الملكية إلى جانب الأرباح غير المحققة، ومن ذلك يجب على البنك توخي الحذر من رفع الائتمان الخطر لما له من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأداء المالي للبنك وبما فيها نسبة تغطية الودائع.

### المبحث الثالث: تحليل SWOT للعلاقة بين السياسة الائتمانية والاداء المصرفي

#### لمصرف فرنسبنك - سورية:

##### ❖ نقاط القوة:

- مدعوم من شريكه الاستراتيجي ومن الشركات الحليفة له فلذلك يمكنه تطبيق السياسة الائتمانية الانفتاحية.
- اسم المصرف (علامة التجارية) جيدة وهذا ما ساهم في ارتفاع حجم الودائع الذي ينعكس على القدرة في تطبيق السياسة الائتمانية الانفتاحية ، وهذا ما شهدناه في السنوات الاخيرة.
- عدم وجود خسائر متلاحقة في سنوات الدراسة بعد عام ٢٠١٤ مما يعزز القدرة الائتمانية للبنك.
- استقرار النسب المالية الأساسية التي تضمن استقرار البنك وهذا ما يشجع على التوسع الائتماني.
- أصوله الثابتة تزيد تدريجياً مع وجود فروع في مناطق متميزة وهذا ما يضمن عدم التركيز الجغرافي الائتماني.
- حافظ على استقرار المالي في اغلب النسب، وهذا ما يساهم في استقرار السياسة الائتمانية.

##### ❖ نقاط الضعف:

- ضعف القدرة على التواصل الخارجي بسبب العقوبات الاقتصادية، وهذا ما اعاق سياسات معالجة التعثر.
- السياسة الائتمانية الانكماشية أثرت على معظم النسب المالية.
- انخفاض الإيرادات الفعلية بسبب توقف المنح في اغلب سنوات الدراسة.
- زيادة أعباء الخسائر المتراكمة بسبب السياسة الائتمانية الانكماشية.

## ❖ الفرص:

- القدرة على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية جديدة والدخول في مجال الخدمات الإلكترونية
- عودة المنح مع وجود رصيد ودائع جيد
- ارتفاع حجم النقدية لدى البنك مما يرفع من القدرة على المنح الائتماني.
- الأثر الإيجابي للسياسة الائتمانية الانفتاحية على معظم النسب المالية مما يعزز درجة تقييمه المالي.
- إعادة الإعمار واحتمالية فتح آفاق جديدة ودخول شركات جديدة، وهذا يشكل سوق جديدة للمنح والتوسع الائتماني.

## ❖ التهديدات:

- قرارات مصرف سورية المركزي المقيدة للسياسات البنكية.
- استمرار الأزمات الاقتصادية وتدهور الوضع الاقتصادي مما يقيد الانفتاح الائتماني الكامل.
- الوضع الاقتصادي الحذر الذي يشكل تهديد لنجاح المنشآت التي حصلت على قروض أو تسهيلات.
- تزايد الأسعار وتذبذب أسعار الصرف

## ● الخاتمة

لقد شهد القطاع المصرفي بشكل عام ومصرف فرنسبنك بشكل خاص بين عامي ٢٠١١-٢٠٢٠ سياستين للائتمان: الأولى انكماشية بين عامي ٢٠١١-٢٠١٧ حيث أثرت هذه السياسة على العديد من النسب المالية بشكل سلبي بينما لم تؤثر على البعض الآخر وبقي مستقرا، بينما كانت السياسة الائتمانية الثانية هي سياسة انفتاحية حذرة انطلقت في عام ٢٠١٨ بعد طي عدد من قرارات إيقاف المنح والترهت وهذا ما انعكس بالإيجاب على عدد من النسب المالية وتظهر النتائج فيما يلي ذلك بالتفصيل.

## • النتائج:

١. ان للسياسة الائتمانية كان لها دور في استقرار معدل التوظيف وخاصة في المرحلة الانكماشية، ومن ثم نجد ان السياسة الائتمانية الانفتاحية انعكست بالإيجاب على معدل التوظيف مما ساهم بارتفاع معدل التوظيف.
٢. ان للسياسة الائتمانية لم تساهم في استقرار معدل دوران الأصول وخاصة في المرحلة الانكماشية، ومن ثم نجد ان السياسة الائتمانية الانفتاحية انعكست بالإيجاب على معدل الدوران بسبب تحقيق ارتفاع معدل الدوران في السنوات الأخيرة من السلسلة الزمنية.
٣. ان للسياسة الائتمانية لم تساهم في رفع أو استقرار معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية سواء قبل أو بعد استبعاد الربح البيوي وخاصة في المرحلة الانكماشية، ومن ثم نجد ان السياسة الائتمانية الانفتاحية انعكست بالإيجاب على معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بسبب تحقيق عوائد من عمليات المنح.
٤. ان للسياسة الائتمانية كان لها دور في استقرار نسبة السيولة على طول السلسلة وخاصة في مرحلة الانكماشية.
٥. ان للسياسة الائتمانية كان لها دور في استقرار نسبة التداول ونسب السيولة بشكل عام وخاصة في المرحلة الانكماشية والانفتاحية الحذرة.
٦. ان للسياسة الائتمانية كان لها دور في ضبط انخفاض نسبة كفاية راس المال وخاصة في مرحلة الانكماشية، ونلاحظ ان السياسة الائتمانية الانفتاحية الحذرة قد ساهمت في ارتفاع نسبة الكفاية في السنوات الأخيرة من السلسلة الزمنية.
٧. ان للسياسة الائتمانية كان لها دور غير مباشر في انخفاض نسبة الرفع المالي وخاصة في مرحلة الانكماشية، ونلاحظ ان السياسة الائتمانية الانفتاحية الحذرة قد ساهمت في ارتفاع نسبة الرفع المالي في السنوات الأخيرة من السلسلة الزمنية.

٨. ان للسياسة الائتمانية كان لها دور غير مباشر في انخفاض نسبة تغطية الودائع وخاصة في مرحلة الانكماشية، ونلاحظ ان السياسة الائتمانية الانفتاحية الحذرة قد ساهمت في ارتفاع نسبة التغطية في السنوات الأخيرة من السلسلة الزمنية.

### • التوصيات:

١. يوصي الباحث البنك باستغلال كافة الموارد المالية المتاحة بالشكل الأمثل والابتعاد عن المخاطر.
٢. يوصي الباحث باعتماد سياسة ائتمانية انفتاحية حذرة لتحقيق معدلات أداء اعلى.
٣. يوصي الباحث البنك العمل على تفعيل كافة التسهيلات الائتمانية ولكن بصيغة حذرة ودراسة العميل بشكل دقيق لتحقيق أرباح وعوائد حقيقية.
٤. يوصي الباحث البنك العمل على تفعيل كافة التسهيلات الائتمانية والعمل على رفع معدلات الأرباح بصيغة تكون مقبولة للبنك في ظل عدم المبالغة في أسعار الفائدة الدائنة.
٥. يوصي الباحث البنك توخي الحذر من رفع الخسائر المحققة والابتعاد عن المخاطر واعتماد سياسة ائتمانية حذرة للحفاظ على استقرار نسبة كفاية راس المال.
٦. يوصي الباحث البنك توخي الحذر من رفع الائتمان الخطر لما له من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأداء المالي للبنك وبما فيها نسبة تغطية الودائع.

## • المراجع:

### – المراجع العربية:

١. امجد عيسى. (٢٠١٤). *السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين*. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
٢. توفيق نصار. (٢٠١٦). *العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة ، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية*. غزة: الجامعة الإسلامية.
٣. خالد الراوي. (٢٠٠٠). *التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي*. مصر: دار الميسرة ص ٥٧.
٤. زينة اسماعيل. (٢٠٢١). *المخاطر الائتمانية التنبؤ بها، علاقتها مع المخاطر المصرفية الاخرى وأثرها في القيمة السوقية (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية)*. اللاذقية: اطروحة دكتوراه - جامعة تشرين - سورية.
٥. سمير الشاهد. (٢٠٠٢). *إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي الإسلامي*. بيروت: اتحاد المصارف العربية.
٦. شعيب شنوف. (٢٠١٢). *التحليل المالي الحديث وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي*. دار زهران للنشر والتوزيع.
٧. عزة ابو فخرة. (٢٠٠٣). *الفكر المعاصر في التمويل والادارة المالية*. مصر - القاهرة: دار النهضة العربية.
٨. صالحاني (٢٠٢٢). *المؤشرات المالية الجوهرية لتقييم اداء الشركات والمصارف*. دمشق: سوق دمشق للاوراق المالية.
٩. فهمي الشيخ. (٢٠٠٨). *التحليل المالي*. رام الله - فلسطين : SME Financial.
١٠. محمد سلمان. (٢٠٠٠). *مبادئ الادارة وتحليل الوظائف*. بيروت: دار النهضة العربية.

– المراجع الأجنبية:

1. Alan Bollard .(٢٠١١) .*The role of banks in the economy -improving the performance of the New Zealand banking system after the global financial crisis* .New Zealand: Reserve Bank of New Zealand.
2. Catalina Stefanesc و Radu Tunaru .(٢٠١٩) .*The Credit Rating Process and Estimation of Transition Probabilities* .London: London Business School.
3. Federal Financial Institutions .(٢٠١٧) .*Loan Portfolio Management* . u.s: Comptroller of the Currency Administrator of National Banks.
4. Xiaohong, C. (2011). *Credit ris measurement and early warning of SMEs: An empirical study of listed SMEs in China*. China.